DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

أثر أدلة الصِّناعة النَّحوية في النَّقد النَّحوي عند شرَّاح جمل الزَّجاجي الأندلسيين (السَّماع, واستصحاب الحال اختيارًا)

زهراء علي حسن*

باسم خيري خضير

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

تاريخ الاستلام: 2020/9/19

تاريخ التعديل : 2020/10/25

قبول النشر: 2020/10/28

متوفر على النت: 2021/3/27

الكلمات المفتاحية :

النَّقد النَّحوي

شرَّاح جمل الزجاجي

الأحكام القيمية

السَّماع

استصحاب الحال.

الملخص

إنَّ المتتبع لآراء شراح جمل الزجاجي الاندلسيين النقدية بدقة، وخصوصا في إطلاقهم الأحكام القيمية يجد أنهم اتبعوا منهجًا علميًا دقيقًا, قائمًا على أصول النحو العربي, كالسَّماع, والقياس, والتَّعليل, واستصحاب الحال في ترجيحهم أو تضعيفهم لرأي من الآراء، وبإطلاقهم الأحكام(**جيد، حسن، قبيح، كثير، قليل، صائب، باطل، فاسد، جائز، مشهور، نادر، شاذ، مطرد...**) ولم يكن نقدهم قائمًا على أهوائهم الذاتية في تقييم آراء النحويين ، واخترنا أصلين من أصول النحو وهما السماع واستصحاب الحال وبيّنا اعتماد شراح الجمل عليهما في نقد هم لآراء النحاة ، وخرج البحث إلى نتائج نحسب أنها قيمة .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين, والصَّلاة والسَّلام على نبيه نبي الرَّحمة محمد ﷺ وآله الطَّيبين الطَّاهرين, وبعد... .

بدأ النَّقد اللغوي والنَّحوي مزامنا لنشأة اللغة, فالعرب أصحاب سليقة أدبية كانوا يحكمون على الشعراء والأدباء عند سماعهم أشعارهم معتمدين على ذائقتهم الأدبية, وبعد دخول العجم للإسلام أدى إلى دخول الخلل إلى اللغة فانبرى العلماء إلى حماية اللغة من هذا الخلل وظهرت المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية اتجاها مختلفا عنها ومن ثم البغدادية والأندلسية.

ويُعد كتاب الجمل من أشهر كتب الزجاجي (ت 340هـ), وأكثرها اهتماما عند نحاة الأندلس؛ لبعده عن التعقيد ولاشتماله على أبواب النحو والصرف. فتناولوه بالشرح والتعليق والتعقيب, حتى بلغت الشروح عليه مئة وعشرين شرحًا. وتناولنا في هذا البحث النقد النحوي في شروح الجمل الاندلسية: ابن السِّيد البطليوسي (ت 521هـ), وابن خروف (ت 609هـ), وابن عصفور (ت669هـ), وابن الضَّائع (ت680هـ), وابن أبي الرَّبيع (ت688هـ), و ابن الفخَّار (ت754ه), والخفَّاف (ت757ه).

وسوف نحاول تسليط الضوء على النقد النحوي في شروح جمل الزجاجي الأندلسية، وخصوصا الوسم بالأحكام القيمية، ثم أثر أدلة الصناعة النحوية في تلك النقود، واخترنا أصلين مهمين، وهما: السماع واستصحاب الحال.

أولاً: السماع:

*الناشر الرئيسي : E-mail : zahraa324@gmail.com

السَّماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي, وقد عرَّفه ابن الأنباري بقوله: النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح, الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة. وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذا في كلامهم نحو الجزم بـ(لن) والنصب بـ (لم)[1].

وهو على ثلاثة أقسام[2]:

1- القرآن الكريم وقراءاته.
2- الحديث الشريف.
3- كلام العرب شعره, ونثره.

استدلَّ شرَّاح الجمل بالشواهد على اختلافها من القرآن الكريم والقراءات القرآنية, والحديث النبوي الشريف, كما استدلوا بكلام العرب شعرًا ونثرًا, وردُّوا على مخالفيهم بعض الآراء لعدم ورودها في القرآن الكريم, أو عن العرب, فنرى ابن الفخَّار قد حكم على فساد رأي من ذهب إلى جواز تعريف "كل" و "بعض" بالألف واللام لعدم ورودها في السماع, ويقصد ابن جني(ت 392هـ), والجرجاني(ت 471هـ), والزمخشري (ت 538هـ)[3] من دون أنْ ينسب هذا القول إليهم, وقد عرَّفها الزجاجي بالألف واللام ثم اعتذر عن تعريفه لهما فقال: "وإنَّما قلنا "البعض" و "الكلّ" مجازاً على اسْتعمالِ الجماعَةِ لَهُ مُسامحةً, وهو في الحقيقةِ غيرُ جائِز, وَأَجْوَدُ مِنْ هذهِ العبارة: "بَدَلُ الشيءِ مِنَ الشيءِ وَهُوَ بَعضُه" "[4]. في حين استعمل كل من ابن مالك (ت 672هـ) وابن هشام (ت 761هـ) عبارة (بدل بعض من كل)[5], وعلَّق ابن هشام على سبب تسميته لهما من دون تعريفهما بالألف واللام بقوله: "وإنَّما لم أقل: "بدل الكل من "الكل" حذرا من مذهب من لا يُجِيز إدخَال أل على كل"[6] في حين أطلق ابن يعيش (ت 643هـ), وابن عصفور عبارة: "بدلُ الشي من الشي, وهو بعضُه"[7].

أمَّا ابن الفخَّار فقد رفض هذا التعريف مستدلاً بأنه غير مستعمل في القياس, ولم يُسمع عن العرب فقال: "اعتذر عن استعمال كل وبعض بالألف واللام, وذلك أنهما معرفتان بنية الإضافة؛ فلأجل ذلك يمتنع إدخال الألف واللام عليهما, لما يلزم عليه من الجمع بين تعريفين, وذلك غير جائز, وقد أجازه بعضهم قياسا على الثلث والربع والسدس, بالألف واللام, وإن كانت في نية الإضافة, والظاهر أن هذا القياس غير صحيح؛ لأن بقاء التعريف في "كلّ" و "بعضٍ" كالمحرز, وليس في الثلث والربع والسدس شيء من ذلك فحصل الفرق, فظهر فساد القياس, وأيضا فإنه لو كان جائزاً عند العرب لسُمع منه شيء, ولما لم يسمع مع كثرة الاستعمال دل على أنه مرفوض في كلامهم والله أعلم"[8].

وهو يوافق ابن السيد وابن خروف؛ إذ منع ذلك ابن السيد أيضا, إلاّ أنَّه استدل بالقياس على قبح تعريف "بعض" و "كل" بالألف واللام قياسا لهما بالمعرَّف بالإضافة فقال: "فلما كانا في تقدير المعرف بالإضافة في اللفظ والمعنى قبح دخول الالف واللام عليهما"[9].

وقال ابن خروف: "ولا تدخلُ الألفُ واللام على هاتينِ المعرفتينِ لا حقيقةٌ ولا مجازاً؛ وإنما تدخلُ عليهما قبل الاضافةِ في حالِ التنكيرِ كـ "النِّصفِ" و "والرُّبعِ" "[10].

وأنكر ابن الضائع مذهب الفراء في جواز ترخيم الثلاثي متحرك الوسط نحو "عُمَر" و "زُفَر" وقد نسبه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين ماعدا الكسائي إذ قال: " ذهب الكوفيّون إلى أنه يجوزُ ترخيمُ الاسم الثلاثيّ إذا كان أوسطه متحركًا، وذلك نحو قولك في "عُنُقٍ": "يا عُنُ" وفي "حَجَرٍ" "يا حَجَ", وفي "كَتِف": "ياكَتِ", وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق"[11].

وحجة الكوفيين في جواز الترخيم: لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه مما هو على حرفين, نحو: يدٍ, ودمٍ, وغدٍ[12].

ومنع الخليل (ت 170هـ) وسيبويه (ت 180هـ) والبصريون والكسائي (ت 189هـ) ترخيم الثلاثي متحرك الوسط؛ لخروجه عن حيز الأصل[13].

قال سيبويه: " واعلم أنَّ كلّ اسمٍ على ثلاثة أحرف لا يُحذَف منه شيءٌ إذا لم تكن آخره الهاء. فزعم الخليل رحمه الله أنهم خفَّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرُها الهاء ليَجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة. فإنَّما أرادوا أن يقرّبوا الاسمَ من الثلاثة أو يصيّروه إليها، وكان غايةَ التخفيف عندهم "[14], فردَّ ابن الضائع على الكوفيين بضعف رأيهم؛ لأنه غير مسموع عن العرب.

وردَّ عليهم قياسهم الثلاثي المتحرك الوسط على "يد" و "دم" فقال: "وهذا ضعيف؛ لأنه لم يسمع, والفرق بينهما في القياس بين، وأيضاً فـ(يد، ودم) على قلة ما جاء منه وشذوذه لم يحذف منه إلا حرف علة ما لا اعتداد به حرف أو حرفان فكيف يقاس

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

عليه حذف ما آخره حرف صحيح فنحو: يد ودم لم يحذف لكثرة حروفه بل حذف لاعتلاله فالقياس عليه فاسد"[15].

وإلى هذا ذهب ابن عصفور, وابن خروف؛ إذ رفض كل منهما ترخيم الثلاثي؛ لأن الترخيم يكون للخفة والثلاثي أقل الأصول فقال ابن عصفور: " وإذا أردت أن ترخّم الاسم نظرت إليه, هل هو ثلاثيّ أو أزْيد، فإن كان ثلاثياً لم ترخمّه أصلاً، لأنّهم كرهوا أن يُذهبوا من أقلّ الأصول، وأن تنهكه الغاية في القلّة"[16].

ونقد مذهب الفراء (ت 207هـ) بعدم جوازه في القياس ولم يسمع فقال: "والمتحرِّك الوسط يقول في ترخيمه: "يا حَكَ", و "يا حَكُ", و "يا عُمُ", و "يا عُمَ". وهذا لم يسمع والقياس يدفعه لما قلنا, فهذا تغيّر لا يُحتاج إليه لأنَّ الترخيم أولاً غير جائز[17].

والذي يبدو لنا أن ابن الضائع وابن عصفور وابن خروف كانوا على حق فيما ادعوه؛ لأنهم ارتكزوا في نقدهم مذهب الكوفيين على دليلين مقبولين: وهما قلة السماع في "عُمَر" وعدم جواز قياس "زُفَر" على "يد" و "دم"؛ لأنهما معتلان الآخر, والترخيم إنما جعل لأجل التخفيف والاسم الثلاثي هو من البنيات في اللغة العربية.

1- القرآن الكريم

يُعد القرآن الكريم المصدر الأساس والأوثق من بين الأدلَّة النقلية جميعها, وشرَّاح الجمل كغيرهم من العلماء استدلوا بالقرآن الكريم؛ لتقويه أحكامهم النقدية, أو لترجيح حكم نحوي فحكموا على آراء النحويين بالخطأ لعدم سماعها في القرآن الكريم, ويتجلى ذلك عند ابن الفخار في معرض ردّه على الفراء عندما أعرب "مَن" في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[18] في موضع رفع فاعل بالمصدر المضاف إلى المفعول, وقد نُسب هذا الرأي للفراء [19] وهو غير موجود في معاني القرآن, و قد أشار محقق الكتاب إلى أن هناك سقطا[20].

ذهب ابن الفخار إلى اختيار البدل؛ تماشياً مع رأي سيبويه فقال: "وهو منقود بأمرين :

أحدهما: أنَّ فيه إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ولا نظير له في القرآن, ولا يكاد يوجد إلاَّ في الشعر أو في قليل من الكلام.

والثاني: أنه يجب على غير المستطيع أن يحج البيت, ومعلومٌ من الشرع أن الأمر على خلاف ذلك"[21].

وكان ابن عصفور قد نقد هذا الرأي أيضا من دون أن ينسبه إلى أحد من النحويين فقال: " ومن الناسِ من جعلَ "مَنْ" فاعلة بـ "حجّ" كأنه قال: أن يحجّ البيتَ مَنْ استطاعَ إليه سبيلاً. وذلك فاسد من جهة المعنى؛ لأنّه يجيء على هذا معنى الآية: إنَّ اللَّهَ لهُ على الناسِ كافةً مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجَّ البيت المُستطيع. وهذا خلف"[22].

في حين لم ينقده ابن خروف, بل اكتفى بذكر الرأي فقط فقال: "والوجهُ الثاني: أن تكون "مَنْ" فاعلةً بـ "حجّ"؛ لأنَّه مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ, تقديرُه: "أنْ يحج النّاس البيت من استطاعَ إليه سبيلاً""[23].

ونسب ابن أبي الربيع هذا الرأي إلى بعض الكوفيين و ردَّ هذا القول مستدلاً برأي أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) إذ قال: "وكان الأستاذ أبو علي يدفع هذا القول بأمرين: أحدهما راجعٌ إلى المعنى, والآخَرُ راجعٌ إلى اللفظ. فأمَّا الذي يرجِعُ إلى المعنى فهو أنَّك إن جعلَت "مَنْ استطاع" فاعلاً بِحجّ, فيكون المعنى: ولله على الناس أنْ يُحِجُّوا المستطيعَ منهم, ولم يتقرَّر هذا في الشَّريعة؛ لأنَّ كلَّ انسان مطلوبٌ بنفسه, ولا يُطْلَبُ أحد بأنَّ يُحِجَّ غيرَه. هذا بَيِّن. وأمَّا التي ترجعُ الى اللفظ فإضافةُ المصدر الى المفعول بحضرة الفاعل لم يجيء في فصيح الكلام, وأكثرُ ما جاء ذلك في الشِّعر"[24].

أمَّا ابن الضَّائع فقد نقده بطريقة غير مباشرة ،إذ ذكر الرأي الأول ونقده بالأولى, ونقد الرأي الثالث بالبعيد فقال: " ...لأن (الناس) معرفة بالألف واللام و(من) الموصولة معرفة بتقدير الألف واللام؛ لأنها الذي. فـ (حج البيت) مبتدأ خبره المجرور قبله الذي هو (لله) (ومن) يدل من (الناس) وهو بعضه؛ لأنَّ مستطيع الحج هو بعض الناس و(استطاع) وما بعده صلة (من), و(سبيلا) مفعول باستطاع وفي (استطاع) ضمير فاعل يعود على (من), وفي هذه الآية إعراب آخر هذا أولى منه وهو: أن يكون (من) فاعلا لـ (حج) لأنه مصدر, فيكون ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً. وفيها إعراب آخر وهو أن يكون(من) شرطاً والجواب محذوف, وهو أيضاً بعيد"[25].

يتضح لنا صحة ما ذهب إليه شراح الجمل لاعتمادهم عن المعنى والسماع, فمن غير المعقول أن تكون "مَنْ" فاعلا؛ إذ لو كانت فاعلة لصار الحج واجبًا على الناس كلهم, فالمعنى له دور واضح في التركيب النحوي, والإعراب إذ قال ابن منظور: "

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

والإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ"[26], فقد راعى شراح الجمل المعنى الصحيح عندما اعترضوا على وجوه الإعراب التي أعُربت فضلا عن السماع.

وحكم ابن الضائع على صحة جمع (الذي) على (الذين) في حالة الرفع والنصب والجر؛ لأنها لغة القرآن الكريم من دون أن يذكر آيات قرآنية على ذلك فقال, ذاكرًا لغة هذيل وعقيل عندما يقولون: الّذُوْنَ, في حالة الرفع والّذِين في حالة النصب والجر[27] من دون أن ينسبها إليهم, فقال: "جمع الذي في بعض اللغات يقال: الّذون في حال الرفع والذين في حال النصب والخفض, والصحيح فيها أنْ تكون الذين في الأحوال الثلاثة وهي لغة القرآن الكريم"[28].

وإلى هذا ذهب ابن عصفور فقال: "وتقول في جمع "الذي": الذينَ, رفعًا ونصبًا وخفضًا وهو أشهرها وأفصحها"[29].

واستدلَّ البطليوسي على جودة إبطال عمل (أن) المخففة من الثقيلة إذا وليها الاسم فالوجه الأجود عنده إبطال عملها وإضمار اسمها واستشهد بالقرآن الكريم فقال: " والوجه الثاني وهو الأجود أن تبطل عملها وترفع بالابتداء, وتضمر اسمها, فتقول: علمت أن زيد قائم, تريد أنه زيد قائم, ومثله قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[30]"[31].

والوجه الأول هو نصب الاسم كما لو كانت مشددة, نحو: علمت أن زيدا قائم, ونحو قول الشاعر[32]:

بأنْكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مريعٌ وأنْك هناك تكونَ الثَمالا

فالضمير الكاف اسمها في "أنك", وخبرها المفرد "ربيعٌ" و الجملة "تكون هناك"[33] , والرأي الأجود عند ابن السيد هو إهمال الإعراب مستدلا بالقرآن الكريم على ذلك.

في حين لم يذكر ابن خروف الوجه الإعرابي الثاني وإنما ذكر الوجه الذي يضمر فيها اسمها فقال: "وتكون مخففةً من الثقيلةِ, ويلزمُ إضمارُ اسمها فيها, (وما بعدَها من الفعلِ في موضعِ) خبرِها؛ كقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [34]"[35].

وتابعه الخفَّاف إلاَّ أنه نقد جواز إعمالها بالشاذ فقال: "أن تكونَ مخففةً من الثقيلةِ, وتَلِيهَا الجُمَلُ/ الاسمِيةُ والفِعلِيةُ, فَإذَا وَليتْهَا الجُمْلَةُ الاسْمِيةُ أُضمِر اسمُهَا فِيهَا, والجملَةُ الخَبَرُ كقولِهِ تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾, تقديرهُ: أنهُ الحمدُ لِلهِ ربِّ العالمِينَ, وهُوَ ضميرُ الأمرِ ويجُوز إعمالُهَا في الاسِمِ الأولِ كعمَلِها مشددةً في الشِّعرِ كقوله[36]:

بأنْكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مريعٌ

وأنْك هناك تكونَ الثمالا

وهُوَ شَاذٌّ"[37].

واستدلَّ ابن السيد على أن قول الزجاجي غير صحيح في أنَّ "ما" تقع على ما لا يعقل, و "مَنْ" تقع على من يعقل فقط, إذ قال: "فأمّا "ما" فإنها تقعُ على ما لا يعقل. و "مَنْ" تقعُ على مَنْ يعقل" [38]

أجاز البصريون مجيئ "ما" للعاقل ولغير العاقل فقال سيبويه: "ما مُبهمة تقع على كل شيء"[39].

فتستعمل في العاقل في ثلاثة مواضع[40]:

الأول: عندما يتنزل العاقل منزلة غير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ [41].

والثاني: عندما تكون لما يعقل مع ما لا يعقل نحو قوله تعالى: ﴿ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾[42] لشموله الآدميين والملائكة والأصنام.

الثالث: أن يقترن به في عموم فصل بمن، نحو: ﴿ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾[43].

فردَّ عليه البطليوسي ذاكراً الأنواع التي تقع عليها قائلاً: "وهذا على الاطلاق لا يصح؛ لأن "ما", قد تقع على الأنواع, كقوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[44] أي: انكحوا هذا النوع. وتقع على صفات من يعقل أيضاً يقال: ما زيد؟ فيقال: عاقل. ظريف, ومن هذا قول الله عز وجل: ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[45]"[46].

وكذلك ابن أبي الربيع ذكر أن "ما" تقع على ما لا يعقل قال: "اعلم أن (ما) تقع على ما لا يعقل قال:

فَتُوْضِحَ فَالمِقْراةِ لمْ يَعْفُ رَسْمُها

لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

وتقع على جنس من يعقل، قال سبحانه: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى ﴾[47] . وتقع على صفة من يعقل. قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[48] ولا تقع على الواحد ممن يعقل. على هذا أكثر البصريين"[49].

وبذلك يتبين صحة اعتراضهما على الزجاجي, وكان عليه أن يفصل ويوضح في المسألة أكثر.

واستدلَّ ابن عصفور بالقرآن الكريم أيضا للردّ على الفراء علة منع "مثنى" ونحوها من الصرف, فمذهب سيبويه والخليل أنها

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

ممنوعة من الصرف؛ لدلالتها على الوصف؛ ولأنها معدولة عن تكرار العدد فالأصل فيها اثنين اثنين قال سيبويه: " وسألتُه عن أُحادَ وثُناءَ ومَثْنَى وثُلاثَ ورُباع، فقال: هو بمنزلة أُخَرَ، إنَّما حدُّه واحداً واحداً، واثنينِ اثنينِ، فجاء محدوداً عن وجهه فتُرك صرفه"[50].

في حين ذهب الفراء إلى جواز الصرف وجواز المنع؛ للعدل والتعريف بنية الألف واللام قال: " وأما قوله: ﴿مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ﴾ فإنها حروف لا تُجْرَى. وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهنّ, ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث. فكان لامتناعه من الإضافة كأنّ فيه الألف واللام. وامتنع من الألف واللام؛ لأن فِيهِ تأويل الإضافة؛ كما كان بناء الثلاثة أن تضاف إلى جنسها، فيقال: ثلاث نسوة، وثلاثة رجال. وربما جعلوا مكان ثُلاث ورُبَاع مَثْلَث ومَرْبَع، فلا يُجْرى أيضا؛ كما لم يُجْرَ ثُلاث ورُباع؛ لأنه مصروف، فيه من العلة ما في ثُلاث ورُباع. ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها"[51].

ذكر ابن عصفور آراء النحويين في علة المنع من دون أن ينسبها إلى أصحابها ناقدا ما رآه صحيحا بالصحيح, وما رآه غير صحيح بالباطل مستدلاً بالقرآن الكريم والشعر فقال: "واختُلف في السبب الذي أوجبَ أن يمنع هذا العدل الصرف. فمنهم من قال: إنّما للعدل في اللفظ والمعنى. أمَّا العدل في اللفظ فلأنَّ "مثنى" معدول عن لفظ "اثنين", وأمَّا العدل في المعنى فهو أنَّك إذا قلت: "جاء القومُ مَثْنَى", تعني: جاءَ القومُ اثنينِ اثنينِ, وإذا جاء القوم اثنينِ اثنينِ, فاثنين فاثنين يعطي ذلك.

ومنهم من قال: إنّما منع الصرف للعدل والتعريف. ومنهم من قال: إنّما منع الصرف للعدل والصفة وهو الصحيح.

وأما قول من قال: إنما امتنع الصرف للعدل في اللفظ والمعنى ففاسد؛ لأنّه لم يثبت العدل في المعنى من العلل المانعة الصرف, وإنَّما ثبت من هذا الباب العدل في اللفظ.

وأمّا من قال: إنّما امتنع الصرف للعدل والتعريف فباطل، لأنَّه يرد عليه بقوله تعالى: ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[52]. فـ "مَثْنى" صفة لِـ "أجنحة" و"أجنحة" نكرة، فلو كان "مَثْنَى" معرفة لم ينعت به النكرة, وإن قال: إنَّ "مَثْنَى" بدل فالجواب: إنَّ البدل بالأسماء المشتقة يقلّ, ويدلُّ على بطلان مذهبه قوله [53]:

يُفاكِهُنا سَعْدٌ وَيَغْدو لَجمعنا
بمَثْنَى الزِّقاقِ المُتْرَعاتِ وبالجُزُرِ

بإضافة "مَثنى" إلى "الزِقاق", ولو كان علماً لم يضف،فإنْ قال: قد يضافُ العلم قليلاً, مثل قول الشاعر[54]:

علا زيْدُنا يومَ النَقا رأسَ زيدِكم
بأبيضَ ماضِي الشَّفرَتَيْنِ يَماني

فيقال: هذا قليل, والأولى أن يُحمل على الكثير.

ويدلُّ على بطلان مذهبه أيضاً قوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[55] لأنَّ "مَثْنَى" حال, والحال لا يجيء معرفة, فدلَّ على بطلان مذهبه" [56].

واستدل ابن الفخار على صحة رأي الجمهور في اسمية "مهما"[57] بالقرآن الكريم, فقال: "أصحها في النظر ما ذهب إليه الجمهور من الحكم عليها بالاسمية مطلقا؛ بدلالة جريان بعض أحكام الأسماء عليها, من ذلك قوله تعالى ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[58]وهي في هذا الموضع مبتدأ, وفعل الشرط خبرها"[59].

والمذهب الثاني: أنها حرف مطلقا, اعتمادا على المعنى الذي تدل عليه في غيرها [60].

والمذهب الثالث: ذكر السهيلي (ت 581هـ) أنّها قد ترد حرفاً, بدليل قول زهير[61]:

ومهما تكنْ عند امرئٍ مِنْ خليقةٍ
وإنْ خالَها تَخفى على النَّاسِ تُعلَمِ

نقل ابن هشام عن السهيلي قوله: "فهي هنا حرف بمنزلة إنْ, بدليل أنها لا محل لها "[62].

وقد نقد ابن السيد قول الزجاجي عندما حكم على أدوات الجزاء بأنها حروف فقط إذ قال: "وحروفُ الجزاءِ: "إنْ", و مَهْما, واذما, وحيْثُما, إذْما, وكيفَ, وكيفَما, وأين, وأينما, وأيّ, وأيّان, ومَا, ومَنْ"[63].

فاعترض عليه ابن السيد قائلا: هذا كلام , مخرجه مخرج المجاز والتسامح؛ لأن هذه الأشياء كلها ليست حروفاً وإنما استجاز أن يسميها حروفًا لعلتين:

إحداهما: أن ما كان منها اسمًا فإنما يجزم لتضمنه معنى حرف الشرط ونيابته عنه, فلا ناب مناب الحرف استجاز أن يسميه حرفاً.

والثانية: أنَّ الاسماء والأفعال قد يجوز أن تسمى حروفاً"[64].

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

وتابعه ابن عصفور معللاً سبب تسميته لها بالحروف بقوله: " سمّى أدوات الجزاء حروفاً، ومنها ما هو اسم, ومنها ما هو حرف، لأحد أمرين: إما لأنَّها قد تضمنت معنى الحروف, وإما أن يكون قد أخذ الحرفَ لغةً، والحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف"[65].

وقد ذكر الدكتور فاضل الساقي سبب خلطه هذه الكلمات فقال: "وفي تصوري أنّ الزجاجي عندما عمد إلى الخلط بين هذه الكلمات, كان يدرك معنى التعليق الذي تؤديه هذه الكلمات, والعلاقة التي تعبّر عنها بين الأجزاء المختلفة من الجملة العربية. ولكنّه لم يجرؤ على إدراجها في قسم آخر مغاير لأقسام الكلم المعهودة, حتى لا يقع في الخطأ المتوهم من جرّاء ذلك, في خروجه عن التقسيم الثلاثي, الذي جرى عليه شيوخه من النحاة, وداروا دون مبرر في فلكه"[66]

وبذلك يتبين أن إطلاق الزجاجي تسمية الحروف كانت من باب التسامح؛ لأنه أجاز ذلك لعلتين:

إحداهما : أنّ ما كانَ منها اسماً يجزم؛ لتضمنه معنى حرف الشرط ونيابته عنه، فلمّا نابَ مناب الحرف استجاز أن يسميه حرفاً .

وثانيهما : أنّه يكون قد أخذ معنى الحرف لغة؛ لأنّ دلالته فيها تقع على الاسم والفعل والحرف[67].

وكذلك استدلال ابن الفخار بالقرآن الكريم والإجماع على جودة إقامة المصدر مقام نائب الفاعل في قوله: "ضُرِبَ بزيد ضرب شديد" فقال: "في هذه المسألة مجرور ومصدر مفيد, فأما إقامة المصدر فلا خلافَ في جوازها, وأما إقامةَ المجرور فعلى القولين, وإقامة المصدر ها هنا أجود, لأمرين: أحدهما: ورود القرآن العزيز بذلك في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[68]. والآخر: الإجماع على جواز ذلك"[69]. وقرأ الجمهور" نفخةٌ واحدةٌ" برفعهما ولم تلحق التاء نفخ، لأن تأنيث النفخة مجازي ووقع الفصل, وقال ابن عطية: لما نعت صح رفعه"[70] في حين يرى مكي (ت 437هـ) بأن النائب عنه الجار والمجرور "في الصور", قال: " قوله: ﴿ونفخ في الصور﴾[71] في الصور في موضع رفع؛ لأنه قام مقام الفاعل, إذْ الفعل لِمَا لم يُسمَّ فاعله"[72].

2- القراءات القرآنية

مثلت القراءات القرآنية مصدرًا مهما من مصادر الاحتجاج والنقد النحوي عند شراح جمل الزجاجي الأندلسيين ، فاستدلوا بها واعتمدوا عليها للردّ على الآراء، فاستدلّ ابن عصفور بالقراءة القرآنية للردِّ على رأي من أعرب المستثنى المنفي المفرغ بدلاً, بشرط كون المستثنى منه لا يستعمل إلا في النفي فردَّ عليهم ابن عصفور بإعرابه بدلاً والمستثنى ليس من الألفاظ المختصة بالنفي والبدل أحسن من الاستثناء؛ لأنه مجانس للمستثنى منه في الإعراب والمجانسة تؤثرها العرب على غيرها فقال: " جاز فيما بعد "إلاَّ" وجهان, أحسنهما أن يكون مبدلاً من الاسم الذي قبله على حسب إعرابه من رفع أو نصب أو خفض؛ لأنَّ فيه مجانسة الاسم الذي بعد "إلاَّ" لما قبلها من الإعراب, والمجانسةُ مما تلحظها العرب وتؤثرها. والثاني: النصب على الاستثناء. ويجوز جعل "إلاّ" أيضا صفة... ومن الناس من لم يجز البدل إلاّ بشرط أن يكون المبدل منه لفظاً لا يستعمل إلاّ في النفي, نحو: "ما قام أحدٌ إلاّ زيداً"، فأما: "ما قام القومُ إلاّ زيداً"، فلا يجوز فيه عنده إلاّ النصب. وذلك باطل بدليل قراءة من قرأ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[73] برفع القليل على البدل من الضمير، والضمير ليس من الألفاظ المختصة بالنفي"[74].

وقراءة الجمهور بالرفع على البدلية, إلاَّ ابن عامر فقد قرأها بالنصب على الاستثناء[75] قال المبرد: " والقراءةُ الجيدةُ ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[76]، وقد قرئ ﴿إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ ، على ما شرحتُ لك في الواجبَ، والقراءةُ الأولى"[77].

واستدلّ ابن الضائع بقراءة ابن كثير, ونافع, وأبي عمرو, وابن عامر في مسألة العطف على اسم الفاعل عند الفصل بينهما بفاصل فالأظهر عنده النصب, إذ قال: "فإن عطفت على المخفوض باسم الفاعل اسماء فصل بينهما فاصل فالمختار النصب بإضمار فعل عند بعضهم وهو الأظهر؛ لأن الخافض بالحقيقة هو العامل في المعطوف عليه فالفصل كأنه فصل بين الخافض والمخفوض ويقوي ذلك اتفاق القراء على نصب ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾[78]" [79].

وهو رأي سيبويه إذ قال: " والنصبُ في الفصل أَقوى؛ إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا، وكلَّما طال الكلامُ كان أَقوى؛ وذلك أَنّكَ لا تَفصل بين الجارّ وبين ما يَعْمَلُ فيه، فكذلك صار هذا أَقوى. فمن ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿ وَجاعِلُ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾[80] "[81].

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

في حين قرأ الكوفيون "جعل الليلَ سكنًا", فيكون الليل مفعولاً به أول, وسكنا مفعولاً به ثان, والشمس والقمر منصوبان بالعطف[82].

3- الحديث الشريف

استدلَّ شراح الجمل الأندلسيون بالحديث وعلى رأسهم ابن عصفور؛ إذا استدل بالحديث وبقول الكميت على جمع "أفعل فعلاء" و"فعلان فعلى" فهي لا تجمع جمع مذكر ولا مؤنث إلاَّ شاذا، وذلك موقوف على السماع ولا يقاس عليه فقال: "أنَّ أفعْلَ فَعْلاء وفَعْلان فَعْلى وكلّ صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء, لا يجوز جمع المذكر بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذاً أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعاً لغيره, وذلك موقوف على السماع. فممّا جاء من ذلك قوله صلى الله عليه وسلّم: "ليسَ في الخَضْراواتِ صَدَقَةٌ"[83]. وقول الكميت[84]:

فما وَجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ حَلائلَ أسوديْنَ وأحمرَيْنا

فجمع خضراء وأسود وأحمر جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف"[85].

واستدل ابن خروف بالحديث الشريف للردِّ على ابن بابشاذ (ت 469هـ) قوله: بأنَّ "حتَّى" الخافضة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها, فقال: "والوجه الثاني: خفضُ الأسماء بها. وتُسمى في هذين الموضعين غايةٌ. ولا تقع في العطفِ إلاَّ بعد جمع؛ نحو: "قامَ القومُ حتى زيدٌ", ويكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها. والخافضة يكون ما بعدها جزاء مما قبلها؛ نحو: "قامَ القومُ حتى زيدٍ". ولا تذكرُ هذه إلاَّ لتعظيمٍ, أو لتحقيرٍ؛ فالتعظيمُ: "ماتَ النَّاسُ حتى الأنبياءُ. والتحقير ""قَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المشاةُ". وهي التي يجوزُ فيها العطف, ويدخل ما بعدها فيما قبلها. قال ابن بابشاذ: "فإنْ قلتَ: رأيتُ القومَ حتى زيدًا أيضًا, كان الأولى نصبه؛ لأنَّ "أيضًا" مؤذنةٌ" بأنَّ زيدًا قد دخل في الرؤية فجعلها عاطفة". قلتُ: هذا الكلامُ يدلُّ على أنَّ الخافضة لا يدخلُ ما بعدها فيما قبلها, والنبي –صلّى الله عليه وسلم- يقول: "كلُّ شيءٍ بقضاء وقدَرٍ حتى العَجْزِ والكَيْسِ[86] بالخفض, وفي الحديث أيضًا: "حتَّى الجنّةِ والنّارِ"[87]"[88].

أمَّا ابن أبي الربيع فقد ردَّ على مَنْ احتجَّ بالحديث النبوي : "لولا قومُك حديث عهدهم" بوجوب إثبات الخبر كونه مقيدا, قال ابن مالك: "ولو أريد كون مُقَيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف, نحو: لولا زيد سَالَمَنا ما سلم, ولولا عمرٌو عندنا لهلك. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم"[89]. فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف, نحو: لولا أنصار زيد حموه لمْ ينج, فحموه خبر مفهوم المعنى, فيجوز إثباته وحذفه,... وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني وابن الشجري[90] والشلوبين وغفل عنه أكثر الناس"[91].

فردَّ عليهم ابن أبي الربيع بأن رواياتهم غير صحيحة فقال: "وأمَّا الذين اختلفوا فيه فهو أنَّ خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) يلزم أنْ يكون ما ذكرته أو لا يلزم, فمنهم مَن قال: يجوز غير ذلك فأجاز أنْ يقول: لولا زيدٌ جالسٌ لأكرمتُك, ولولا عمروٌ ذاهبٌ لأتيتُ إليك. ومنهم مَنْ قال: لا تقول العربُ هذا, وإنَّما تقول العرب في مثل هذا: لولا جُلوسُ زيد, ولولا ذهاب عمرو, وإلى هذا ذهب أكثر النحويين ... وأمَّا الذين أجازوا: لولا زيد ذاهب ... واحتجُّوا أيضًا بقوله صلى الله عليه وسلم: "لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفرٍ لأقمتُ البيتَ على قواعد إبراهيم". والكلامُ في هذا الحديث من وجهين:

أحدَهُما: أنَّ الروايةَ الصحيحةَ في الحديث: "لو حِدْثَانُ قَوْمِكِ بالكفر" كذا رواه مالك في موطأه, وهذه الرواية لم أرها في الصحاح, فيَبْعُد الأخذ بها.

الثاني: أنَّه يُمكن أن يكون (حديثٌ عهدهم بكفر) جملةٌ اعتراضيةٌ, والأصل: لولا قومُك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم, ثم قَدَّر ما يقول له: وما شأن قومي؟ فقال ﷺ: "حديثٌ عدهُم بكفر" ويكون (حديثٌ), خبراً مقدماً, و(عهدُهم) مبتدأ, و (بكفر) متعلِّقٌ بحديث, ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[92] وقوله سبحانه: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيم﴾ جملةٌ مفسِّرة للموعود, وإذا نظرتَ كلامَ العرب وجدتَ فيه هذا كثيراً. فقد صحَّ مما ذكرته أنَّ خبر (لولا) لا يجوز اظهارُه"[93].

وبعد الرجوع إلى صحيح البخاري وجدت الحديث في كتاب العلم باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه "حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الأسود، قال: قال لي ابن الزبير، كانت عائشة تسر إليك كثيرا فما حدثتك في الكعبة؟ قلت: قالت لي: قال النبي ﷺ: " يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم" قال ابن الزبير: بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين: باب يدخل الناس

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

وباب يخرجون"[94]. إذن لا صحة لاعتراض ابن أبي الربيع, وهذه الرواية ثابتة فهي في صحيح البخاري.

واستدلَّ ابن الفخَّار بالحديث الشريف للردِّ على الزجاجي عندما نقد رأي سيبويه في قوله: "حَسَنُ وجهِهَا" ومخالفة النحويين له, في إضافة الصفة المجردة من الألف واللام إلى المضاف للضمير, إذ قال الزجاجي: "والوجه الحادي عشر، أجازه سيبويه وحده، وهو قولك: "مررْتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ"، بإضافة "حسنٍ" إلى "الوجه"، وإضافة "الوجه" إلى الضمير العائد على الرجل، وخالفَهُ جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ؛ لأنّه قَدْ أضاف الشيء إلى نفسه. وهو كما قالُوا"[95].

فنقده ابن الفخار في ثلاثة مواضع:

1- قوله: "أجازه سيبويه وحده", فردَّ عليه بأن سيبويه أجازه في الشعر فقال: "ما زال ينقد عليه من غير وجه, ومن ذلك قوله: والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده, وهذا يقتضي بظاهره إطلاق الجواز وإنما قال سيبويه: "وقد جاء في الشعر حسنةُ وَجْهِها, وهو مع ذلك قبيح" [96]"[97].

2- قوله "خالفه في ذلك جميع الناس" فردَّ عليه ابن الفخار بأنه لم يخالفه سوى المبرد[98].

4- قوله: "وقالوا وهو خطأ وهو كما قالوا, إلاَّ أنَّه قد أضاف الشيء إلى نفسه", فردَّ عليه قائلاً: "ولو كانت العلة هذه لامتنعت كلُّ مسألة أُضيفت فيها الصفة إلى الموصوف بها من طريق المعنى, وقد أجمعوا على أنَّ قولك: "مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ صحيحٌ فصيحٌ مع أنَّ فيه ما ذكر في المسألة المنقودة, فالصحيح إذاً جوازها في الشعر ووجه اختصاصها به أن نقل الضمير من آخر الكلمة إلى الصفة إنَّما سببه طلب الاختصار والتخفيف, وتكراره كما في المسألة المنقودة مناف لهذا الغرض, فهذا وجه ضعفها وقلتها والله أعلم"[99] بعد ذلك ذكر حديثين على مجيء هذا النوع من الجمل, واستعماله لهما دليل على عدم صحة قول الزجاجي فقال: "قد جاء هذا النوع في الكلام قليلا كما في صفة رسول الله ﷺ: "شَثْن أصابعه"[100] وجاء في صفة الدجال الكذاب: "أعور عينُهُ اليمنى"[101] وهذا نظير المسألة التي كنا بسبيلها, فالأظهر أنّ ذلك جائز في النثر على قلة إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحِّدثين"[102].

أمَّا ابن الضائع فقد كان من أول المعترضين على الاستشهاد بالحديث إذ قال ابن الطيب: "لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل, وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل, وتابعهما في ذلك جلال الدين السيوطي- رحمه الله- فأُولِع بفضل كلامهما, وألْهَجَ به في كتبه"[103]

وقال ابن الضائع معبرًا عن رأيه في هذه المسألة "يجوز نقل الحديث بالمعنى وعليه حذاق العلماء. وهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث, واعتمدوا في ذلك على القرآن, وصريح النقل عن العرب, فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي ﷺ؛ لأنه من المقطوع به أنّه ﷺ أفصح العرب"[104].

وردَّ على ابن خروف كثرة استشهاده بالحديث فقال: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فإنْ كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روى عنه ﷺ فحسن وإنْ كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى والله أعلم"[105].

5- كلام العرب

1- الشعر: مثل الشعر أحد أركان الاستدلال النحوي في طريق نقد الآراء عند شراح الجمل الأندلسيين، فاستدل ابن عصفور على صحة رأي سيبويه بالسماع والقياس في مسألة النسب إلى الاسم المحذوف آخره مثل (يد) فقال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، والدليل على صحة ذلك السماع والقياس. فأمّا السماع فهو أنَّ العرب إذا ردَّت المحذوف في التثنية والجمع, أبقت العين على ما كانت عليه من الحركة, فتقول: "يَديَانِ"، قال الشاعر[106]:

يَدَيَانِ بيضاوانِ عند محلَّمٍ
قد يمنعانِكَ أَنْ تُضامَ وتُضهَدَا

وقال الآخر:[107]

فلوْ أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

وأمّا القياس فهو أنّك لم تردّ اللام إلاّ لتُقوّي الكلمة، وإذا أسكنت العين فقد أضعفت, فهو تناقض"[108].

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

وقال: " وإن قال إنَّ "مَثْنَى" بدل فالجواب: إنَّ البدل بالأسماء المشتقة يقلّ، ويدلُّ على بطلان مذهبه قوله[109]:

يُفاكِها سعدٌ ويغدو لجمعنا
بمَثْنَى الزِّقاقِ المُتْرَعاتِ وبالجُزُر

بإضافة "مثنى" إلى "الزقاق"، ولو كان علماً لم يضف"[110].

واستدلَّ بالشعر على صحة دخول الباء على خبر "ما" سواء تقدم أم تأخر للردِّ على الفراء عندما قبَّح الأخير دخول الباء على خبرها مقدما, فقال: " ألا ترى أَنَّهُ قبيح أن تقول: ما بقائم أخوكَ؛ لأنَّها إنَّما تقعُ فِي المنفيّ إذا سَبَق الاسمِ"[111].

فردَّ عليه ابن عصفور من دون أن يصرح باسمه إذ قال: "ويجوز دخول الباء على الخبر، وفي دخولها خلاف، فمنهم من لا يدخلها إلاَّ مع التأخير، وذلك حيث ينصب الخبر، ولا يجيز دخولها مع التقديم. ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معاً، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر[112]:

أما واللَّهِ أنْ لو كنتَ حُرّاً وما بالحُرِّ أنتَ ولا القَمينِ

فأدخل الباء في الخبر مع التقديم، فدلَّ ذلك أنَّ الباء يجوز دخولها على الخبر"[113].

واستدلَّ بالشعر أيضا لإثبات صحة ترجيحه لرأي الأخفش في عود الضمير على البدل المتأخر لفظا وتقديرا, وكان الأصل في مفسره أن يكون متقدما عليه نحو لقيتُ زيداً وعمراً يضحك, فضمير يضحك عائدٌ على عمرو, بينما ذهب الأخفش [114], وتابعه ابن مالك[115], وأبو حيان[116] إلى جواز مخالفة الأصل وعودة الضمير على البدل المتأخر نحو: "اللَّهُمَّ صلِّ عليهِ الَّرؤوفُ الرحيمُ"[117], فاستدلَّ ابن عصفور بشاهد شعري بلا نسبة على صحة رأي الأخفش (ت215هـ), فقال: "وفي باب البدل خلاف، هل يعود الضمير فيه على ما بعده أو لا يعود عليه؟ فمنهم من أجاز أن يعود الضمير فيه على البدل وإن كان مؤخَّراً عنه لفظاً وتقديراً وهو الأخفش . ومنهم من منع. والصحيح أنَّه يجوز، وقد حُكي عن العرب، ومنه أنشدوا قول الشاعر[118]:

قد أصبَحَتْ بقرقَرَى كوانِسا
فلا تَلُمْهُ أن ينامَ البائسا

فالهاء في "تلمه" عائدة على "البائس"، و"البائس" بدل منها"[119].

فاستدلَّ ابن عصفور على صحة رأي الأخفش بشاهد مجهول النسب, ونراه في مسألة أخرى قد رفض القول بصحة الرأي؛ لاستدلالهم بشاهد مجهول النسب على قوله, إذ قال: " وأجاز بعضهم فتحها مع الألف، واستدل على ذلك بقوله[120]:

أعرفُ منها الجيدَ والعَينانا ومَنْخِرَيْنِ أشبَها ظَبْيَانا

وهذا البيت لا حجة فيه؛ لأنه لا يعرف قائله"[121].

واستدلَّ ابن عصفور بالشعر على جواز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض وذلك في لغة لخثعم وهي فَخذ من طيء قال الشاعر[122]:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بَلغَا في المجدِ غَايَتَاها

فغايتاها في موضع نصب وهو بالألف[123].

واستدلَّ ابن خروف على فساد رأي الزجاجي في منعه العطف بـ"لا" بعد الماضي إذ قال الزجاجي: "والعطف بمنزلة "لَمْ", وذلك أنَّ "لَمْ" إنما تقع على الأفعال المضارعة, فكلّ ما جاز دخول "لم" عليه حَسُنَ دخول "لا" عليه, فتقول: أمُرُّ بعبدِ اللهِ لا بزيدٍ, ولو قلت: مررتُ بعبدِ اللهِ لا بزيدٍ, لم يجز؛ لأنك إنما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي؛ وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان, ولا يُنْفَى وجودُه, ولا يكون النفي مع الوجود في حال"[124].

فردَّ عليه ابن خروف ووصفه برأي فاسد مستدلاً بقول امرئ القيس فقال: "ومنع في كتابه في "معاني الحروف" العطف بها بعد الماضي, وهو فاسد؛ لقول امرئ القيس[125]:

كَأَنَّ دِثاراً حَلَّقَت بِلَبونِهِ
عُقابُ تَنوفى لا عُقابُ القَواعِلِ"[126]

واستدلَّ بالشعر أيضا على فساد رأي ابن السراج بأن كان الزائدة لا فاعل لها[127], فقال: " ولا بد لكان من فاعل عائد على مذكور كالبيت, أو يكون ضميرَ مصدرٍ يقدر من معنى الكلام, كقولهم: "ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس/ لم يوجد كان مثلهم"؛ أي: "لم يوجد مثلهم كان ذلك". وكقوله[128]:

سراة [بَنِي] أبي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

أراد: على المسومة العراب كان ذلك. وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنها لا فاعل لها. وهو قول فاسد؛ لأنها فعل ولا بد للفعل من فاعل ولا شذوذ في تقدير فاعل كهذا. وقوله[129]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

... وشاهده : زيادة "كان", وضميرها عائد على "الجيران""[130].

وكذلك استدلاله بالشعر على جواز حذف خبر "إنَّ" مع النكرات فقال: "ويجوز حذف خبر "إنَّ" مع النكرات جوازًا حسنًا, نحو

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

قولهم: "إنَّ مالا, وإنَّ ولدًا", وهو جوابٌ لم قال: "إلكم مالٌ؟, وألكم ولدٌ؟, فيقولُ القائلُ: "إنَّ مالا, وإنَّ ولداً", أي: "إنَّ لنا". وقالَ[131]:

إنَّ مَحَلاً, وإنَّ مُرتَحَلاَ وإنَّ في السَّفْرِ ما مضوا مَهَلاَ

أي: "إن لنا" فحذف""[132].

وتابعه ابن عصفور, فقال: " وأكثر ما يكون حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة, نحو قوله[133]:

إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلا وإنَّ في السَفْر إذ مَضَوْا مَهَلا

يريد: إنَّ لنا محلاً، وحُكي من كلامهم: إنَّ إبلاً وإن شاءً. وإنما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة؛ لأنَّ الخبر إذ ذاك إنّما يكون ظرفاً أو مجروراً مقدَّراً قبل الاسم. ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة، إذ لا مسوغ لذلك، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً, سهل حذفه, لأنَّ العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها، وقد تقدَّم ذكر السبب في ذلك"[134].

واستدلَّ ابن الضائع بالشعر على صحة مذهب سيبويه في أن مرتبة المضاف إلى الألف واللام مرتبة ما أضيف إليه قال: "ويدل على صحة مذهب سيبويه أنه ورد كثيراً في الكلام تبع ما فيه الألف واللام إلى ما أضيف اليهما نحو قولك: مررت بصاحب المرأة العاقل, وكقول امرئ القيس[135]:

كتَيْس ظباءٍ الحُلَّبِ العَدَوَانِ

وكقوله[136]:

كتيس الظِّباء الأَعْفَرِ أنْضرجتْ لَهُ

عقاب تدلَّت من شماريخ ثهلان"[137]

وإلى هذا الرأي ذهب ابن عصفور ناقدًا رأي المبرد بالفاسد ومستدلاً بالشاهد الشعري نفسه قائلاً: " وما أُضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه، إلاّ المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم، هذا مذهب سيبويه رحمه الله، والمبرّد يقول: ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو أقلّ منه تعريفاً قياساً على المضمر. وذلك فاسد؛ لأنَّا قد وجدناهم يصفون المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام كقوله[138]:

يمرُّ كخُذروفِ الوليدِ المُثَقَّبِ

ولا يكون النعت إلاّ مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقلّ منه تعريفاً, فلو كان ما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام دون ما فيه الألف واللام لما جاز هذا. وكذلك قوله[139]:

كتيسِ الظِباءِ الأعفَرِ انضرَجَتْ لهُ

فنعت المضاف إلى ما فيه الألف واللام بالألف واللام"[140].

2- أقوال العرب

استدلَّ ابن خروف بقول العرب على جواز إغراء الغائب لكنه قليل, فقال: " وإغراءُ الغائب قليلٌ؛ ومنه قولهم: "عليهِ رجلاً لَيْسَني"[141]"[142].

واستدلَّ ابن عصفور على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها بقول العرب قائلا: "وإذا لم يستحل نداء النكرة, فإنَّ حمل هذه الأبيات عليها أولى حملها على الضرورة، والدليل على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها قول العرب: "يا رجلاً عاقلاً"، ووصفهم له بالنكرة، ولو كان مُقبلاً عليها, لكان معرفة فيجب أن يوصف بمعرفة, كما قالوا: "يا فاسقُ الخبيثُ"، فوصفوه بالمعرفة"[143].

واستدلاله على أنَّ "الواو" بمنزلة "مع" في ذلك بمنزلة العاطفة ما حُكي من قول العرب: "كانَ زيدٌ وعمراً كالأخوينِ". ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة "مع" بدليل نصب ما بعدها، والخبر بعد ذلك عن زيد وعمرو إذ لا يتصوَّر أن يكون (كالأخوين) خبراً لـ"زيد" وحده[144].

واستدلَّ ابن الضائع بقول العرب: "هما خيرُ رجلين في الناس" على فساد رأي ابن ملكون في عدم جواز تثنية اسم الجنس وجمعه إذ قال: "لو كان اسم جنس لم يثن ولم يجمع؛ لأن أسماء الأجناس لا تصح تثنيتها ولا جمعها"[145], فرد عليه ابن الضائع قائلا: "واعلم إن هذا فاسد فقد يثن اسم الجنس ويجمع عند إرادة التفضيل قالوا: هما خيرُ رجلين في الناس فرجلين هنا جنس والدليل على ذلك إن (خير) بعض ما تضاف إليه؛ لأنها (أفعَل مِنْ) وخير هنا اثنان لأنها محمولة على هما"[146].

وكذلك استدلاله على جواز دخول أن مع كرب فقال: "ويجوز في القياس أن تدخل (أن) مع (كرب) لأن معناها ككاد. وتقول العرب: "إنَّاهُ كربانُ"[147], وقربان. أي قارب الامتلاء بهذا المعنى"[148].

واستدلَّ ابن أبي الربيع على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بالسماع بقول العرب: "مشنوء من يشنؤك", وقولهم "تميمي أنا" وهو يتابع مذهب البصريين[149].

في حين ذهب الكوفيون إلى منع جوازه، وحجتهم على ذلك تقدم ضمير الاسم الموجود في الخبر على ظاهره في المبتدأ وهو قبيح

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

عندهم "لأنَّه يؤدّي إلى أن تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: "قائمٌ زيدٌ" كان في "قائم" ضمير "زيد"؟ وكذلك إذا قلتَ: "أبوهُ قائمٌ زيدٌ" كانتِ الهاءُ في "أبوهُ" ضميرَ "زيْد"، فقد تقدَّمَ ضميرُ الاسمِ على ظاهره، ولا خلاف أنَّ رتبةَ ضميرِ الاسمِ بعد ظاهره، فوجبَ أن لا يجوزَ تقديمُهُ عليهِ"[150].

فاختار ابن أبي الربيع جواز التقديم مستدلا بقول العرب وشواهد البصريين "مشنوء من يشنك" و"تميمي أنا"، فقال: "اعلم أنَّ خبر المبتدأ يجوز تقديمه على المبتدأ بالسماع والقياس، أمَّا السماع فحكى سيبويه: مشنوءٌ من يَشنؤُك، وحكى: تميميٌّ أنا. فأنا مبتدأ والخبر (تميميٌّ)، وهو خبرٌ مقدَّمٌ، والتقدير: أنا تميميٌّ، وكذلك: (مَنْ يَشنؤُك) مبتدأ والخبر(مشنوءٌ) والتقدير: مَنْ يشنؤُك مشنوءٌ"[151].

ورجَّح ابن ابي الربيع رأي البصريين ولم يصرح بهم، دون أن يذكر رأي الكوفيين، وواضح أن ترجيحه في محله؛ لاستدلاله بالسماع والقياس على جواز ذلك.

واستدلال ابن أبي الربيع بقول العرب: "أئت السوق أنَّك تشتري سويقا" على أنَّ رأي الخليل أظهر من رأي أبي علي في أن "أنَّ" بمعنى "لعل" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[152] فقال: "ونقل عن أبي العافية أنَّه أخذ على هذا قوله سبحانه: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[153] وقال التقدير: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت يؤمنون، وأخذها الخليل على أنَّ "أنَّ" هنا بمعنى لعلَّ، والتقدير: لعلَّها إذا جاءتْ لا يُؤمنون، وقد ثبت من كلام العرب: إيتِ السّوْقَ أنَّك تشتري سويقا[154] أي: لعلَّك تشتري سويقاً، وهذا المأخذُ أظهر في الآية[155]".

3- الأمثال

استدل شراح الجمل بالأمثال العربية في نقدهم آراء النحاة، فاستدلَّ ابن خروف بالمثل وبقول امرئ القيس في معرض حديثه عن شروط العطف بـ"لا" فردَّ على الزجاجي رأيه بأن "لا" العاطفة لا يعطف بها بعد الفعل الماضي إذ قال الزجاجي: "والعطفُ بمنزلة "لَمْ"، وذلك أنّ "لَمْ" إنما تقع على الأفعال المضارعة، فكلّ ما جاز دخول "لَمْ" عليه حَسُنَ دخول "لا" عليه، فتقول: أَمُرُّ بعبدِ اللهِ لا بزيدٍ، ولو قلت: مررتُ بعبدِ اللهِ لا بزيدٍ، لم يجز؛ لأنك إنما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي؛ وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان، ولا يُنْفَى وجودُه، ولا يكون النفي مع الوجود في حال"[156].

فردَّ عليه ابن خروف بفساد رأيه لوروده في السماع شعرًا ونثرًا قائلاً: "ومنع في كتابِه في "معاني الحروف" العطفَ بها بعدَ الماضي، وهو فاسدٌ؛ لقولِ أمرئ القيس[157]:

كَأَنَّ دِثاراً حَلَّقَت بِلَبونِهِ عُقابُ تَنوفى لا عُقابُ القَواعِلِ

وقولِهم: "جَدُّك لا كدُّكَ"[158]؛ أيْ: "المعوَّلُ عليهِ جَدُّكَ، وهو كثيرٌ"[159].

وكان ابن السيد قد اعترض عليه وعَدَّ منع العطف بعد الفعل الماضي رأيا مناقضا لما ذكره في الجمل، إذ مثَّل بجملة عطف بها بعد الفعل الماضي قال: "وتقولُ: "قَامَ مُحَمَّدٌ لاَ أَخُوكَ"، تَرْفَعُ محمّداً بفعلِه، و"أخوك": عطفٌ عليه، فالقائمُ "محمَّدٌ" دونَ الأخِ، وإنْ كانَ قَدْ شرِكَهُ في الإعراب"[160]، فردَّه ابن السيد قائلاً: "فيلزم أبا القاسم في كلامه هذا اعتراضات من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يقال له: إذا كان العطف بلا لا يجوز عندك إلا بعد الفعل المستقبل فلم أجزته في كتاب الجمل؟ وهذا تناقض منك.

والثاني: أن يقال له: إن العرب قد تدخل "لا" على الفعل الماضي فتفيد ما تفيده "لم" مع المستقبل كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾[161]، معناه: لم يصدق ولم يصل. وأكثر ما تأتي في هذا المعنى مكررة، وقد تجيء مفردة كقوله تعالى: ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾[162]، وكقول ابي خراش الهذلي[163]:

إنْ تغفرِ اللَّهُمَّ تغفرْ جَمًّا وأيُّ عبدٍ لك لا ألَمَّا

وانشد سيبويه[164]:

وأي خميس لا أفأنا نهابه

وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نجدةٍ دَما

أراد أبو خراش: وأي عبد لك لم يلملم بذنب. وأراد الآخرة: وأي خميس لم نفيء نهابه.

والثالث: أن يقال له: قد وجدنا العرب قد عطفت بـ"لا" في مواضع ليس للفعل المستقبل فيها مدخل، كقول عائشة ﷺ للنبي عليه السلام حين نزلت براءتها من الإفك: بحمد الله لا بحمدك. معناه: قد برئت بحمد الله لا بحمدك .

ويقال في المثل: "جدّك لا كدّك"، أي المعول عليه جدك لا كدك وقال امرؤ القيس[165]:

كأنَّ دِثارًا حلَّقتْ بلبونِهِ عُقاب تَنُوفى لا عُقابُ القواعِلِ

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

وقالت الخنساء[166]

وناجيةٍ كأتانِ الثميلِ غادَرْتَ بالخلّ اوصالَها
إلى مَلكٍ لا إلى سُوقَةٍ وذلكَ ما كانَ أُكلاً لَها"[167]

وكذلك ابن عصفور تناول هذه المسألة مفصلاً آراء النحويين في العطف بها بعد الفعل الماضي, ونقد رأي الزجاجي بالفاسد مستدلاً بالقرآن الكريم, وبقول امرئ القيس فقال: " واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك: "قامَ زيدٌ لا عمروٌ"، فمنهم من أَجاز ذلك, وهم جُلُّ النحويين، ومنهم من منع ذلك, وإليه ذهب أبو القاسم الزجَّاجي في "معاني الحروف", واستدل على ذلك بأنَّ "لا" لا يُنْفَى الماضي بها، وإذا عطفتَ بها بعده كانت نافية له في المعنى، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي، لأنك إذا قلت: "قامَ زيدٌ لا عمروٌ"، فكأنك قلت: لا قامَ عمرو، و "لا قام عمرو" لا يجوز, فكذلك ما في معناه. والذي يدل على فساد مذهبه أنّه قد يُنفى بها الماضي قليلاً, نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾[168]، يريد: فلم يصدِّقْ ولم يُصَلِّ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ, فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى.ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله[169]:

كأنَّ دِثاراً حَلّقتْ بلَبونِهِ عُقابُ تَنوفَى لا عقابُ القواعِلِ

فعطف بـ "لا" بعد "حلّقتْ" وهو ماضٍ"[170].

فاعتراض ابن السيد وابن خروف وابن عصفور على الزجاجي صحيح لورود السماع به, ومما نلاحظه اتفاق شراح الجمل على أنه غير جائز، إلا أنَّهم اختلفوا في الدليل في حين ذهب ابن السيد وابن خروف إلى الاستدلال بالمثل والشعر, ذهب ابن عصفور إلى الاستدلال بالقرآن الكريم والشعر.

ثانيا: استصحاب الحال:

الاستصحاب في اللغة: "اسْتَصْحب الرجلَ: دَعاه إلى الصُّحْبة؛ وكل ما لازم شيئًا فقد استصحبه"[171], أمَّا في الاصطلاح فعرفه ابن الانباري بأنه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[172] وهو من الأدلة المعتبرة لقوله: " وهو من الأدلَّة المعتبرة, كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو (الإعراب) حتى يوجد دليل البناء, وحال الأصل في الأفعال وهو (البناء) حتى يوجد دليل الإعراب"[173], ويذكره السيوطي قائلاً: " والمسائل التي استدلَّ فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى, كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك, والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه, والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد"[174].

و اعتمد عليه النحويون واستدلوا به في مواضع كثيرة, لكنهم جعلوه من أضعف الأدلة؛ إذ قال ابن الأنباري في لمعه: "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة. والمراد به استصحاب حال الأصل" [175] ثم قال في موضع آخر: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة"[176].

وقد استدل شراح الجمل باستصحاب الحال؛ لإثبات أحكامهم النقدية, وهذا ما فعله ابن عصفور لنقد مذهب الكوفيين والكسائي في تعديتهم للظروف، فقد" أجاز الكسائيُّ الإغراء بجميعِ حروف الصفات. ويريد أهلُ الكوفة بحروف الصفات حروفَ الجر، لإجراء حروف الجرّ مُجرى الظروف"[177].

والمذهب الثاني الاقتصار على المسموع منها ورجَّحه ابن يعيش (ت 643هـ) فقال : "وقد قصره بعضُهم على السَّماع، ولا يستعمِل إلَّا ما ورد عن العرب من ذلك, ... والمذهبُ الأوّلُ، وعليه الأكثرُ؛ وذلك لقلّة ما جاء منه عنهم، فمن ذلك قالوا: "دُونَكَ زيدًا"، أي: خُذْه من تحت، و"عندك عمرًا"، أي: الْزَمْه من قُرْبٍ، وقالوا: "مكانَك" بمعنى "أُثْبُتْ""[178].

نعت ابن عصفور رأيهم بالفاسد لخروجه عن الأصل فقال: "والذي أَجاز ذلك قياساً، وهو الكسائي ومن أَخذ بمذهبه من أَهل الكوفة، أَجاز ذلك في جميع الظروف والمجرورات إلاّ ما كان منها على حرف واحد, نحو: "بك" و "لك". وهذا فاسد؛ لأنَّ وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أَصلها, فلا ينبغي أَن تُجاوز بها ما يُسْمَعُ. وأَيضاً فإنَّ هذه الظروف التي وضعت موضع الفعل ليس فيها من التراخي ما في غيرها من الظروف, نحو: "قُدَّام" و "وراء", و "خلفَكَ" وقبلك، فما في هذه الظروف من التراخي يمنع من وضعها موضع الفعل"[179].

وكذلك استدلاله باستصحاب الحال من دون التصريح به مباشرة إذ استعمل لفظ "البقاء على الأصل" للردّ على مَن يخفض الاسم بعد لعل وهي لغة عقيل فقال: "واستدلّ الذي ذهب إلى أنَّ "لعلَّ" مفتوحة اللام من حروف الخفض بقوله[180]:

فقلتُ ادْعُ أُخْرَى وارفِع الصَّوتَ دعوةً

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

لَعَلَّ أبي المغوارِ مِنْكَ قريبُ

فإنّه يروى بخفض "أبي المغوار"، وهذا لا حجة فيه عندي، لأنه قد استقر في "لعلَّ" المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع اخبر، فإن أمكن إبقاؤها على ما استقر فيها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن يكون اسم "لعلَّ" ضمير الأمر والشأن محذوفاً، يريد: لعلّه، على حد حذفه في قول الآخر[181]:

إنَّ مَنْ لامَ في بَني بنت حسّ

انَ أَلْمُهُ وأعْصِهِ في الخطوبِ"[182]

ويبدو أن رأي ابن عصفور قابل للمناقشة؛ لأن الحروف المختصة في الأسماء الأصل فيها أن تعمل الجر في الاسم, وقد عملت إن وأخواتها النصب لشبهها بالفعل: " أصل كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزاء منه، أن يعمل الجر, ... وإنما خرجت "إنّ" وأخواتها، عن هذا الأصل، فعملت النصب والرفع، لشبهها بالفعل. ولذلك قال الجزولي: وقد جرُّوا بـ "لعل" منبهةً على الأصل. وروى الجرَّ بها، عن العرب، أبو زيد، والفرّاء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة"[183].

وقد ردَّ المرادي (ت 749هـ) على من رفض هذه اللغة وتأولها ونعت رأيه بالضعف فقال: " وأنكر بعضهم هذه اللغة، وتأوّل قول الشاعر "لعلّ أبي المغوار منكَ قريبُ" فقيل: "لعل" في البيت مخفّفة، واسمها ضمير الشأن، واللام المفتوحة لام الجرّ، ولأبي المغوار منك قريب جملة في موضع خبرها. وهذا ضعيف، من أوجه: أحدها أن تخفيف "لعلّ" لم يسمع في هذا البيت. والثاني أنها لا تعمل في ضمير الشأن. والثالث أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ. ونقل بعضهم هذا التخريج عن الفارسي، على رواية من كسر لام "لعلِّ أبي المغوار" فلا يلزمه الاعتراض الثالث.

وقيل: يجوز أن يكون "لعلَّ" في البيت هي التي تقال للعاثر، واللام للجرّ، والكلام جملة قائمة بنفسها. والموصوف محذوف، تقديره: فَرَجٌ، أو شبهُهُ. وهذا بعيد أيضاً. وقيل: أراد الحكاية"[184].

واستدل ابن أبي الربيع بالأصل في نقده رأي المبرد في واو (رُبَّ) إذ اختلف النحويون فيها, فذهب الكوفيون و المبرد من البصريين إلى أنها تعمل الجر بنفسها: "ذهب الكوفيون إلى أن واو "رُبَّ" تعملُ في النكرة الخفضَ بنفسها, وإليه ذهب أبو العباس المُبَرِّد من البصريين"[185].

واستدلوا على ذلك ابتداء القصائد بها كقوله:

وبلدة ليس بها أنيس"[186]

بينما ذهب البصريون إلى أنها غير عاملة والعامل فيما بعدها هو (رُبَّ) المقدرة: " وذهب البصريون إلى أنَّ واو "رُبَّ" لا تعمل، وإنما العملُ لـ "رُبَّ" مقدرة"[187] مستدلين على ذلك بأنها حرف عطف غير مختص بالعمل, وبالسماع نحو قولهم: "ورب بلد" حيث جمع بين الواو ورب[188] ورأي آخر وهو" أن الواو تجعل بمنزلة (مع), بالأصل, فقال: "كما أُبْدلت من (رُبّ) في قوله:

وبَلَدٍ ليسَ بِهِ أَنِيسُ"[189]

فردَّ عليهم ابن أبي الربيع ببعد هذا الرأي مستدلاً بأنَّ أصل الواو العطف بقوله: "وذهب أبو العباس في مثل هذا إلى أَنَّ العرب جعلتِ الواو بمنزلة (رُبَّ) وخفضت بها كما تخفض بـرُبَّ, كما جعلت الواو بمنزلة (مع), وهذا عندي يَبْعُد من وجهين:

أحدهما: أَنَّ أَصْلَ الواو أَنْ تكونَ عاطفةً, ثم إنَّ العربَ اتَّسعت فيها وجعَلتها بمنزلة حروف الجَرِّ, فوصَّلت الفعل إلى ما بعدها, فقالوا استوى الماء والخشبةَ, فكان القياس بجعلها موصلة أن تكونَ خافضةً لكنَّ العرب راعت أصلها, وهو العطف فلم تخفض بها, وعمل الفعل في الاسم الذي بعدها فقالوا: استوى الماءُ والخشبةَ, وجاء البَرْدُ بالطيالسةَ, وكان القياس أَنْ تَخْفِضَ. ألاَ تراهم قالوا: جاء البَرْدُ بالطيالسةِ, فخفضوا بالباء, والحرفان موصِّلان الفعل إلى الاسم, لكن الواو لم تخْفض لِما ذكرته من مراعاة الأصْل, فلو كانتِ الواو قد جُعِلت أيضاً بمنزلة (رُبَّ) لم تخفض, وكان يجب أَنْ يراعى أصلُها كما روعِيَ فيما ذكرتُه الأصْل, والاسم بعدها قد خفض, فعُلِم بذلك أَنَّ الواو أقيمت مُقامَها, فإن نسبتَ لها العمل فهذه النسبة لا بحقِّ الأَصْل.

الثاني: أَن العرب تقول: أمَّا أنا فرُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ, ولا تقول: أمَّا أنا فرجُلٍ عالمٍ لقيتُ, ولو كانت الواو بمنزلة "رُبّ" لقيل هذا كما قيل الأوَّل. وتقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، وربّ شُجَاع صاحبتُ, ولا تقول: ورَجلٍ شجاع, وكذلك تدخل "ثمَّ" على "رُبَّ" ولا تدخلها على الواو, فعلم بهذا كلِّه أَنَّ الواوَ ليست بمنزلة "رُبَّ" وأَنَّها عاطفةٌ؛ ولذلك لم يدخل عليها حرف العطف"[190].

واستدلَّ ابن الضائع بالاستصحاب على أنَّ "حبذا" اسم, فقد اختلف النحويون في إعرابه, فذهب سيبويه إلى اسميته, فقال: "وزعم الخليل رحمه الله أنّ حَبَّذا بمنزلة حَبَّ الشيء، ولكنّ ذا وحَبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لَوْلا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنَّث: حبَّذا ولا تقول: حَبَّذِهِ؛ لأنه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكَّرُ هو اللازمُ، لأنه كالمَثَل"[191].

وتابعه المبرد أيضا إذ قال: "وأمّا "حبّذا" فإنَّما كانت في الأصل: حبّذا الشيءُ؛ لأنَّ (ذَا) اسم مبهم يقع على كلِّ شيء, فإنما هو حبّ هذا, مثل قولك: كَرُمَ هذا. ثم جعلت (حبّ) و(ذا) اسمًا واحدًا فصار مبتدأ, ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في "نِعْمَ" فتقول: حبّذا عبدُ اللهُ وحبّذا أمَةُ الله. ولا يجوز حبّذِه؛ لأنَّهما جُعلا اسمًا واحدًا في معنى المدح"[192], وابن السراج (ت 316هـ) إذ قال: "ولا يجوز حبذه؛ لأنهما جعلا بمنزلة اسم واحد في معنى المدح فانتقلا عما كانا عليه كما يكون ذلك في الأمثال نحو: (أطري فإنك ناعلة)"[193].

والرأي الثاني من ذهب إلى أنَّها فعل، نقله ابن يعيش عنهم إذ قال: " ومنهم من غلّب جانب الفعل، ويجعل الاسم كالمُلْغَى، ويرفع الاسمَ بعده رَفْعَ الفاعل، فإذا قلت: "حبّذا زيدٌ"، فـ "حبّذا" فعلٌ، و"زيد" فاعل، و"ذَا" لَغْوٌ. وإنما غلّبوا جانبَ الفعل هنا؛ لأنه أسبقُ لفظًا. ويدلّ على ذلك أنهم قد صرفوه، فقالوا: "لا يُحَبِّذُهُ بما لا ينفعه"[194]. وقد رجَّح ابن يعيش مذهب سيبويه فقال: " والأوّلُ أمثل"[195].

فنعت ابن الضائع مذهب سيبويه بالأولى مستدلاً بأنَّ التركيب أصل في الاسماء لا في الأفعال فقال: "واختلفوا في إعرابه فزعم بعضهم إنه مبتدأ ما بعده خبره فغلب عليه حكم الاسم, ومنهم من زعم إنه فعل ما بعده وهو الممدوح فاعل به فغلب عليه حكم الفعل؛ لأنه أسبق وأكثر حروفا والأول أولى وهو الظاهر من سيبويه؛ لأن التركيب وجد في الأسماء لا في الأفعال وأيضاً فتغليب جانب الاسم أولى وأيضاً فالفعل يصير اسما بأن يسمى به ولا يتصور في الاسم أن يصير فعلا إلا أن يغير ويبنى بناء آخر"[196].

وإلى هذا ذهب الفخار مستدلاً بالأصل للردّ على مَن ذهب إلى فعليتها فقال: "والقول الثاني: إن حبذا مركب غُلِّبَ فيه جانب الفعل لتقدمه لفظا, كما ركِّب الفعل مع الحرف في هلم, فصار الجميع اسما, فكذلك هذا, فيكون قولك "حبذا" بمجموعه فعلا (ماضيا) والمخصوص فاعل به.

وهذا منقود بأن التركيب لا يكون في الأفعال, ولا في كل ما يجرى مَجْرَاهَا(من الأسماء) فَبَطَلَ هذا القول"[197].

وقال أيضًا: "وأما القول بأنَّ حبذا بجملته فعل ماضٍ فاعله المخصوص, فلا خَفَاءَ بفساده؛ لما يلزم عليه من تغليب الأضعف على الأقوى؛ ولأن التركيب لا يكون في الأفعال"[198].

ورجَّح قول سيبويه والمبرد وابن السراج دون أن ينسبه إليهم مستدلا بإجماع حذاق النحويين عليه فقال: " والقول الثالث: إنه مركب كهذا القول, إلاَّ أنّه غلّب فيه جانب الاسم لتأصله, فصار الجميع اسماً واحداً في موضع رفع بالابتداء وخبره ما بعده, وقد يجوز أن يكون خبراً مقدماً, وما بعده هو المبتدأ, والأول أولى؛ لبقاء الكلام على الترتيب المألوف, وهذا القول الثالث أجودها؛ لسلامته من الاعتراضات المذكورة (قبل) وعليه الحذاق من النحاة, والله أعلم"[199].

وكذلك استدلال ابن الضائع للردّ على المبرد في مسألة الندبة لـ(ضربوا), فقد قال سيبويه: "وإذا ندبت رجلاً يسمَّى ضَرَبُوا قلت: وَاضَرَبُوهْ. وإن سُمِّيَ ضَرَبا قلت: واضرَبَاهْ. فهذا بمنزلة واغلامَهُوهْ و واغلامَهَاهْ، جعلت ألف الندبة تابعةً لتفرق بين الاثنين والجميع"[200].

ردَّ المبرد على سيبويه: "وألزمه تحريك واو الضمير فيقول: واضربواه كما حرك ياء المتكلم في وا غلامياه, وكذلك ألزمه تحريك الواو في وا ضربُهواه"[201].

فردَّ عليه ابن الضائع بفساد رأيه فقال: "وهذا فاسد, لأن هذه الواو ليس أصلها الحركة. أما صلة الضمير فلا يجوز تحريكها البتة"[202].

أمَّا ابن الفخار فقد استدل بالأصل في ترجيحه رأي البصريين في مسألة إعمال أحد العاملين نحو: "ضربني وضربت زيداً" فقد اختلف البصريون والكوفيون فيها, فذهب البصريون إلى إعمال الثاني محتجين بالسماع والقياس: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقلُ، والقياسُ. أما النقل فقد جاء كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[203] فأعمل الفعل الثاني، وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه، وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول؛ وليس في إعماله دون الأول نَقْصُ معنًى، فكان إعماله أولى، ألا ترى أنهم قالوا: "خشنت بصدره وصدر زيد" فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه؛ وليس في إعمالها نقض معنى؛ فكان إعمالها أولى.

والذي يدل على أن للقرب أثرًا أنه قد حملهم القربُ والجوارُ حتى قالوا: "جُحْرُ ضَبّ خَرِب" فأجروا خربٍ على ضبٍّ، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب؛ فهنا أَوْلَى"[204].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى اعمال الأول, مستدلين بالسماع والقياس أيضا: " الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقلُ، والقياسُ.

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا، قال امرؤ القيس[205]:

لَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ

كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المالِ

فَأَعْمَلَ الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلا" وذلك لم يَرْوِه أحد... وأمَّا القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء "ظننت" إذا وقعت مبتدأة، نحو "ظننت زيدًا قائمًا" بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو "زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت" وكذلك لا يجوز إلغاء "كان" إذا وقعت مبتدأة نحو "كان زيد قائما" بخلاف ما إذا كانت متوسطة، نحو "زيد كان قائم" فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل.

والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدَّي إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمار قبل الذِّكر لا يجوز في كلامهم"[206].

فرجَّح ابن الفخار رأي البصريين وقال: "وأما البصريون فاختاروا إعمال الثاني اعتبارا بأن التنزيل لم يَرِدْ إلاَّ بإعمال الثاني, ولا ينبغي أنْ يعتقد أنّ التنزيل ورد بالوجه المرجوح دون الراجح, وأيضاً فإنّ إعمال الأول يلزم فيه الفصل بين الفاعل وفعله بجملة أجنبية وليس ذلك في شيء من كلامهم, وأيضاً فإنّ الأصل اتصال المعمول بعامله وليس ذلك فيما اختاره الكوفيون, وأيضاً فإنَّ مزية القرب مقدَّمة عند العرب مع فساد المعنى في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ, فتقديمها مع صحة المعنى أحرى و[أولى] فجاء من هذا كله أن طريقة البصريين في المسألة أرجح من طريقة الكوفيين والله أعلم"[207].

وكذلك استدلاله بالأصل في ترجيح مذهب سيبويه في مسألة الخافض للمضاف إليه مخفوض بالمضاف, فقد اختلف النحويون في هذه المسألة, إذ ذهب سيبويه إلى أن الخافض له هو المضاف نفسه[208] وذهب الزجاج (ت 311هـ) وابن الحاجب (ت 646هـ) إلى أنه مخفوض بحر الجر المحذوف: "قال الزّجّاج, وابن الحاجب: هو بالحرف المقدّر؛ لأن الاسم لا يختصّ"[209] في حين ذهب السهيلي إلى أنه مخفوض بمعنى الاضافة[210].

فقال ابن الفخار مرجحًا رأي سيبويه: "ظاهره أن المضاف إليه مخفوض بنفس المضاف كظاهر الكتاب, وذهب قوم منهم أبو الحسن بن الباذش إلى أنه مخفوض بالحرف المحذوف الذي ناب عنه المضاف, وذهب أبو القاسم السهيلي إلى أنه مخفوض بمعنى الإضافة, لا بالمضاف. قال: لأنه جامدٌ والجامدُ لا أصل له في العمل, ولا بالحرف المحذوف؛ لتنافي القصدين, والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنه مخفوض بنفس المضاف, وذلك أن أصل العمل الطلب, ولا شك أن المضاف طالب للمضاف إليه, فوجب أن يعمل فيه لذلك"[211].

وكذلك استدلاله بالأصل على أنَّ حتى تكون حرف جر في قولهم: "أكلت السمكة حتى رأسها" إذا لم يذكر فعلا بعد رأسها, ناقدًا مذهب الكوفيين في رفعهم "رأسها" على أنه مبتدأ خبره محذوف، فذكر ابن السيد رأي الكوفيين من دون نقده فقال: "الكوفيون يجيزون فيه الرفع على إضمار الخبر وحذفه لدلالة ما تقدم عليه, كأنه قال: "[حتى] رأسها مأكول أو "حتى رأسها اكله" "[212], ونقدهم ابن خروف قائلا: "والرفعُ لا يجوزُ مِن غيرِ خبرٍ, وأجازَه الكوفيونَ, ولا وجهَ لجوازِه لمجيء "حتَّى" على ما لا يَستغنى أنْ تكونَ عليهِ, والرأسُ مأكولٌ"[213].

فنقدهم ابن الفخار؛ لأنَّهم غلَّبوا الجانب المعنوي وهو الابتداء على الجانب اللفظي, وذلك لا يجوز, فقال: "وذلك أنه لا يخلو أن تذكر فعلا بعد رأسها أو لا, فإن لم تذكر فعلا بعده كان في "رأسها" وجهان: النصبُ على أن تكون حتى حرف عطف, والخفض على أن تكون حرف جر, وهذا أجود الوجهين, لأنه الأصل فيها, ولا يجوز رفعه بالابتداء وحذف الخبر, خلافا للكوفيين ومن وافقهم, لأن "حتى" إذَا وقع بعدها مفرد تطلبه بالخفض اعتبارا بالغالب عليها, فلو رفعته على هذا الفرض لكنت قد غلّبت حكم اللفظ؛ لأنك إنّما كنت ترفعه بالابتداء, والابتداء عامل

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

معنوي, ولا يجوز تغليب العامل المعنوي على العامل اللفظي؛ لأن ذلك ضرب من التهيئة والقطع "[214].

واستدلاله بالأصل للردَّ على ابن جني في مسألة المتعلق في لام الاستغاثة فقد اختلف النحويون فيها, فذهب ابن جني إلى أنها متعلقة بـ"يا النداء"؛ لما فيها من معنى الفعل فقال: "... ولذلك ما وُصلت تارة بنفسها في قولك: يا عبد الله, وأخرى بحرف الجرّ, نحو قوله: يا لبكر, فجرت في ذلك مجرى ما يصل من الفعل تارةً بنفسه, وأخرى بحرف الجر قوله: خشَّنت صدره, وبصدره, وجِئت زيدًا, وجِئت إليه, واخترت الرجال, ومن الرجال, وسمَّيته زيدًا, وبزيد, وكنيته أبا عليّ, وبأبي عليّ"[215].

فردَّ عليه ابن عصفور بفساد رأيه فقال: "أمَّا مذهب ابن جني ففاسد، لأنَّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف"[216].

وذهب المبرد إلى أنها زائدة[217] وتابعه ابن خروف فقال: "وأيضاً فإنَّها زائدةٌ في المنادى فكانَ فتحُها أوْلى"[218], بدليل ما رواه سيبويه بأن: " الخليل رحمه الله أنّ هذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ، نحو قولك: يا عَجَباهْ ويا بَكْراهْ، إذا استَغَثْتَ أو تَعجّبتَ, فصار كلُّ واحد منهما يعاقِبُ صاحبَه"[219].

وردَّه ابن عصفور أيضا مستدلا بأن الزيادة ليس بقياس فقال: "وأمّا من ذهب إلى أنَّها زائدة فباطل؛ لأنَّه مهما قدر أنْ لا يزاد الحرف كان أولى؛ لأنَّ الزيادة ليست بقياس، فلم يبقَ إلاّ أن تكون متعلَّقة بالفعل الذي ينصب المنادى"[220].

واعترض ابن الضائع قائلا: "ولابن جني أن يقول: قد عملت "كأنّ" بما فيها من معنى التشبيه, ألا ترى عملها في الحال كقوله[221]:

كأنه, خارجاً من جَنْبِ صَفْحَته
سَفُّودُ شَرْبٍ نَسوُةٌ عندَ مُفْتَأدِ

فخارجا منصوب على الحال والعامل فيه ما في كأنَّ من معنى التشبيه لكن الأولى أن يقال: أن الفعل الناصب للمنادى هو العامل في اللام"[222].

أمَّا ابن الفخار فقد استدلَّ بالأصل لنقد رأي ابن جني بالضعف في مسألة تعلق لام الاستغاثة فقال: "واختلف في تعيُّنِهِ, فذكر عن ابن جِنّي وبه قال ابنُ الباذِشِ (ت 540هـ): إنها متعلقة بحرف النداء كأنهم عدّوه إلى المنادى على وجهين, مرة بنفسه كقولك: يا عبد الله, ومرّةً بالحرف كقولك: يا لَزيدٍ, وهذا الرأي ضعيف؛ لأن الحرف ليس أصله أن يعمل بما فيه من معنى الفعل, وإنَّما ذلك في مواضعَ نوادرَ لا يقاس عليها, وهي كأنّ, وليتَ, ولعلَّ, وأمّا الشرطيةُ.

والقول الثاني: أنها متعلقة بفعل النداء الذي صار الحرف بدلاً من اللفظ به, فإنْ قيل: كيف عُدّيَ بحرف الإضافة, وإنَّما وَضْعُه على التعدي بنفسه, وما وُضِعَ متعدياً بنفسه من الأفعال لم يجز أن يُعَدَّى بحرف الإضافة, إلاَّ عندَ تقدم معموله عليه, كقولكَ: ضربت زيدا, ولا يطرد نحو: ضربت لزيد, فإن قدمت المعمول فقلت: زيداً ضربت اطَّرد أنْ تقول: لزيد ضربتُ, كما قال تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[223]"[224].

النتائج:

1- استدلَّ شرَّاح الجمل بالأدلة العقلية والنقلية لنقد الآراء النحوية وتوجيه سهام الأحكام القيمية, فلم يكن حكمهم لدواع التعصب وإنما كانوا مستدلين بأدلة الصِّناعة النَّحوية من قياس وسماع وتعليل واستصحاب حال, وهذا يدل على استقلال التفكير النحوي لديهم, وأنهم لم يكونوا مجرد متلقين للنحو بل كانوا يعترضون ويناقشون ويفصحون عن آرائهم.

2- احتجَّ شرَّاح الجمل بالحديث الشريف في مجال النَّقد النحوي, ماعدا ابن الضائع الذي رفض الاستشهاد به واعترض على ابن خروف كثرة استشهاده به.

3- استدلَّ شراح الجمل بالشعر, فجاءوا بشواهد شعرية من عصور الاحتجاج المتفق عليها, فاستشهدوا بشعر الشعراء الجاهليين "أمريء القيس, والنابغة الذبياني, وزهير بن أبي سلمى وغيرهم, وبشعر الشعراء الأمويين كالفرزدق, وجرير, وتنوعت طرق استدلالهم بالشعر, فتارة يذكرون اسم الشاعر, وتارة لا يذكرونه, وتارة

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

يستشهدون بأبيات مجهولة النسب, وتارة يذكر البيت كاملاً, وتارة يذكرون العجز أو الصدر مقتصرين على محل الشاهد فقط.

4- واعتمدوا على شاهد واحد لإثبات صحة رأيهم, وأحيانا يكون مجهول النسب, الاَّ أنَّ ابن عصفور قد بالغ من استشهاده بأبيات مجهولة النسب, وعلى الرغم من ذلك نجده لم يعتد برأي بعضهم لاستشهاده ببيت مجهول النسب.

5- عمد شرَّاح الجمل إلى الاحتجاج بأقوال العرب للاعتراض على النحويين ولإثبات صحة رأيهم, من ذلك احتجاجهم بقول العرب:" هما خير رجلين في الناس", وقولهم: "إئت السوق تشتري سويقا", واستدلالهم بالأمثال أيضا للردِّ على النحاة نحو المثل: " جَدُّك لا كَدُّكَ ", للرد على الزجاجي رأيه بعدم جواز العطف بعد "لا" بالفعل الماضي.

6- اعتمد شراح الجمل في قبول الرأي أو رفضه على استصحاب الحال في كثير من المسائل النحوية منها رفض ابن عصفور رأي الكوفيين في جواز الإغراء بجميع حروف الجر.

7- واستعملوا ألفاظا تدل على استصحاب الحال, وهي: الأصل, الخروج عن الأصل, البقاء على الأصل, وغيرها، ومثلت تلك الألفاظ مستندا لنقدهم النحوي.

الهوامش

([1])ينظر: لمع الأدلة, الأنباري: 81..

([2]) ينظر: الاقتراح في أصول النحو, : السيوطي 39.

([3]) ينظر: اللمع في العربية, ابن جني: 87, والمقتصد في شرح الإيضاح, الجرجاني: 2/ 930 , المفصل في علم العربية, الزمخشري: 122.

([4]) كتاب الجمل في النحو, الزجاجي: 24- 25.

([5]) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, ابن مالك: 172, شرح قطر الندى وبل الصدى, ابن هشام: 309.

([6]) شرح قطر الندى وبل الصدى: 309.

([7]) ينظر: شرح المفصل للزمخشري, ابن يعيش: 2/ 259, وينظر: مثل المقرب, ابن عصفور: 227.

([8])شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار: 1/ 211- 212.

([9]) الحلل في اصلاح الخلل, ابن السيد البطليوسي: 127.

([10]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 1/ 349.

([11]) الانصاف في مسائل الخلاف, ابن الأنباري: 300.

([12]) ينظر: المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

([13]) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 300, وينظر: الكتاب, سيبويه: 2/ 255.

([14]) الكتاب: 2/ 255.

([15]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 2/ 48- 49.

([16]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 215- 216, وينظر: شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 2/ 749.

([17]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 215-.

([18]) سورة آل عمران: 97.

([19]) ينظر: شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار : 1/ 212

([20]) ينظر: معاني القرآن, الفراء: 1/ 227.

([21]) شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار 212- 213.

([22]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 1/ 257.

([23]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 1/ 350.

([24]) البسيط في شرح جمل الزجاجي, ابن أبي الربيع: 1/ 404.

([25]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 1/ 97- 98.

([26]) لسان العرب, ابن منظور: 1/ 589.

([27]) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 103.

([28]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 1/ 34.

([29]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 1/ 112.

([30]) سورة يونس: 10.

([31]) الحلل في اصلاح الخلل: 373.

([32]) ديوان الهذليين, الشعراء الهذليون: 3/ 122- 123, وردت في الديوان وقد علم, أغبر, بأنك كنت الربيع المريع, وكنت لمن يعتفيك الثمالا.

([33]) ينظر: المصدر السابق, والصفحة نفسها.

([34]) سورة يونس: 10.

([35]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 2/ 823.

([36]) ديوان الهذليين: 3/ 122- 123.

([37]) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل, الخفَّاف: 3/ 724- 725.

([38]) الجمل في النحو: 12.

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

([39]) الكتاب: 4/ 228.
([40]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن مالك: 1/ 147- 150.
([41]) سورة الأحقاف: 5.
([42]) سورة النحل: 17.
([43]) سورة النور: 45.
([44]) سورة النساء: 3.
([45]) سورة الشعراء: 23- 24.
([46]) الحلل في اصلاح الخلل: 100.
([47]) سورة النساء: 3.
([48]) سورة الشعراء: 23.
([49]) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1/ 286.
([50]) الكتاب: 3/ 225.
([51]) معاني القرآن, الفراء: 1/ 254.
([52]) سورة فاطر: 1.
([53]) ديوان امرئ القيس: 113.
([54]) البيت لرجل من طيء, شرح شواهد المغني, السيوطي: 1/ 165.
([55]) سورة النساء: 3.
([56]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 341- 343.
([57]) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني, المرادي: 610.
([58]) سورة الأعرف: 132.
([59]) ينظر: شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار: 86.
([60]) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 612.
([61]) ديوان زهير بن أبي سلمى: 111.
([62])مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام : 1/ 435.
([63]) كتاب الجمل في النحو: 211.
([64]) الحلل في اصلاح الخلل: 274.
([65]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 311.
([66]) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة, د. فاضل الساقي: 84.
([67]) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: 274، شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 215.
([68]) سورة الحاقة: 13.
([69]) شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار: 2/ 441- 442.
([70]) تفسير البحر المحيط, ابن حيان: 8/ 317.
([71]) سورة الحاقة: 13.
([72]) مشكل إعراب القرآن, مكي بن أبي طالب القيسي: 2/ 606.
([73]) سورة النساء: 66.
([74]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 388.
([75]) ينظر: تفسير البحر المحيط: 3/ 298, وينظر: تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, الزمخشري: 1/ 245.
([76]) سورة النساء: 66.
([77]) الكامل في اللغة والأدب, المبرد:2/ 69.
([78]) سورة الأنعام: 96.
([79]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 2/ 323- 324.
([80]) سورة الأنعام: 96.
([81]) الكتاب: 1/ 174
([82]) ينظر: البيان في غريب القرآن, ابن الأنباري: 1/ 332, تفسير البحر المحيط: 4/ 190.
([83]) الجامع الكبير - سنن الترمذي, الترمذي: 2/ 23.
([84]) ديوان الكميت: 437, ورد في الديوان وما وجدت.
([85]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 1/ 84- 85.
([86]) رواه عبد الله بن عمر, موطأ الإمام مالك, ابن مالك: 2/ 899.
([87]) المصدر نفسه: 1/ 188.
([88]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 1/ 492.
([89]) صحيح البخاري, البخاري: 1/ 37, ورد لنقضت.
([90]) ينظر: أمالي ابن الشجري, ابن الشجري: 2/ 510.
([91]) شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 276
([92]) سورة المائدة: 9.
([93]) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1/ 594- 595.
([94]) صحيح البخاري: 1/ 37.
([95]) كتاب الجمل في النحو: 98.
([96]) ينظر: الكتاب: 1/ 199.
([97]) شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار: 2/ 484
([98]) ينظر: المصدر نفسه, والصفحة نفسها.
([99]) المصدر نفسه, والصفحة نفسها.
([100])صحيح البخاري: 7/ 162, جاء في الصحيح شئن القدمين.
([101]) المصدر نفسه: 4/ 167.
([102]) شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار, 2/ 485.
([103]) تحرير الرواية في تقرير الكفاية: ابن الطيب: 96.
([104]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 3/ 631.
([105]) المصدر نفسه, والصفحة نفسها.
([106]) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب, البغدادي: 7/ 476.
([107]) ديوان شعر المثقب العبدي: 283.
([108]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 459.
([109]) ديوان امرئ القيس: 113.
([110]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 342.
([111]) معاني القرآن, للفراء: 2/ 43.
([112]) البيت بلا نسبة, خزانة الأدب: 4/ 141.
([113]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 58- 59.

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

([114]) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 1/ 223 , و ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 946.

([115]) ينظر: : شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 154.

([116]) ارتشاف الضرب: 2/ 946.

([117]) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 1/ 223 , و ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 946.

([118]) البيت بلا نسبة, الكتاب: 2/ 75.

([119]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 99- 100.

([120]) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه: 187, وبلا نسبة في خزانة الأدب: 7/ 453.

([121]) المصدر السابق: 1/ 87.

([122]) نسبه في شرح شواهد المغني إلى ابن الاعرابي: 1/ 128.

([123]) ينظر: شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 1/ 87- 88.

([124]) كتاب حروف المعاني, الزجاجي: 31.

([125]) ديوان امرئ القيس: 94.

([126]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 1/ 325.

([127]) ينظر: الاصول في النحو: 1/ 93.

([128]) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب: 9: 207.

([129]) ديوان الفرزدق: 597, وردت في الديوان فكيف إذا رأيت ديار قومي.

([130]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 1/ 443- 446.

([131]) ديوان الأعشى الكبير: 2/ 90, ورد في الديوان ما مضى.

([132]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 1/ 454.

([133]) المصدر السابق نفسه, والصفحة نفسها.

([134]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 1/ 446.

([135]) ديوان امرئ اقيس: 87.

([136]) المصدر نفسه: 92.

([137]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 2/ 111.

([138]) ديوان امرئ القيس: 51.

([139]) المصدر نفسه: 92.

([140]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 238- 239.

([141]) ينظر: الكتاب: 1/ 250.

([142]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 2/ 1007.

([143]) المصدر نفسه: 2/ 181.

([144]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور:: 1/ 460- 461.

([145])شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 1/ 419.

([146]) المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

([147]) ينظر: لسان العرب: 1/ 712.

([148]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 2/ 313.

([149]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 61.

([150]) المصدر نفسه: 61.

([151]) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1/ 577.

([152]) سورة الأنعام: 109.

([153]) سورة الأنعام: 109.

([154]) ينظر: الكتاب: 3/ 123.

([155]) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1/ 443.

([156]) كتاب حروف المعاني: 31.

([157]) ديوان امرئ القيس: 94.

([158]) الأمثال, ابن سلام: 193.

([159])شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 1/ 325.

([160]) كتاب الجمل في النحو: 19.

([161]) سورة القيامة: 31.

([162]) سورة البلد: 11- 12.

([163]) شرح أشعار الهذليين: 3/ 1346.

([164]) ديوان حسان بن ثابت, 118, ورد في الديوان لنا الجفات الغُرُّ يلمعن بالضحى.

([165]) ديوان امرئ القيس: 94.

([166]) ديوان الخنساء: 102.

([167]) كتاب الحلل في اصلاح الخلل: 121- 123.

([168]) سورة القيامة: 31.

([169]) ديوان امرئ القيس: 49.

([170]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 1/ 197- 198.

([171]) لسان العرب: 1/ 520.

([172]) الاقتراح في أصول النحو: 136.

([173]) المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

([174]) المصدر نفسه: 137.

([175]) لمع الأدلة: 141

([176]) المصدر نفسه: 142.

([177]) شرح المفصل للزمخشري: 3/ 85.

([178]) المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

([179]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 430.

([180]) البيت لكعب بن سعد الغنوي, خزانة الأدب: 10/ 426, دعوة وردت في الخزانة: جهرة.

([181]) ديوان الأعشى الكبير: 219, ورد في الديوان من يلمني على بني ابنة حسان

([182]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 1/ 479.

([183]) الجنى الداني في حروف المعاني: 583.

([184]) المصدر نفسه: 585.

([185]) الانصاف في مسائل الخلاف: 322.

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

([186]) ينظر: المصدر السابق: 1/ 312.
([187]) المصدر السابق نفسه, والصفحة نفسها.
([188]) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 323.
([189]) المقتضب: 2/ 318, وينظر: 2/ 346- 348.
([190]) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 2/ 870- 871.
([191]) الكتاب: 2/ 180.
([192]) المقتضب: 2/ 143.
([193]) الاصول في النحو: 1/ 115.
([194]) شرح المفصل للزمخشري: 4/ 409.
([195]) المصدر نفسه, والصفحة نفسها.
([196]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 1/ 421.
([197]) شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار: 1/ 530.
([198]) المصدر نفسه: 1/ 539.
([199]) المصدر نفسه: 1/530.
([200]) الكتاب: 2/ 226- 227.
([201]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 2/ 82.
([202])المصدر نفسه, والصفحة نفسها.
([203]) سورة الكهف: 96
([204]) الانصاف في مسائل الخلاف: 80- 82.
([205]) ديوان امرئ القيس: 39.
([206])الانصاف في مسائل الخلاف: 79.
([207]) شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار: 1/ 547.
([208]) ذكر ابن الفخار رأي سيبويه بأن المضاف إليه مخفوض بنفس المضاف, ولكن بعد الرجوع للكتاب تبين بأنه يرى أنه مخفوض بثلاثة أشياء وهي: " واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا" الكتاب: 1/ 419.
([209]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 412.
([210]) ينظر: شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار: 2/ 400.
([211]) المصدر نفسه: 2/ 400- 401.
([212]) كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: 200- 201
([213]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 1/ 497.
([214]) شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار: 2/ 413- 414.
([215]) الخصائص, ابن جني: 2/ 278.
([216]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 210.
([217]) ينظر: مغني البيب عن كتب الأعاريب: 1/ 244.
([218]) شرح جمل الزجاجي, ابن خروف: 2/ 743.
([219]) الكتاب: 2/ 218.
([220]) شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور: 2/ 210.
([221]) ديوان النابغة الذبياني: 12. نسوة ورجت في الديوان نسوه.
([222]) شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع: 2/ 32- 33.
([223]) سورة يوسف: 43.
([224]) شرح جمل الزجاجي, ابن الفخار: 2/ 723- 724.

المصادروالمراجع:

*القرآن الكريم

* الكتب المطبوعة

- أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية, مع تحقيق كتابه شرح الجمل, رسالة دكتوراه, إعداد: حماد بن محمد حامد الثمالي, إشراف: محمود محمد الطناحي, العام الجامعي, 1409- 1410هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان, محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745 ه), تحقيق : د. رجب عثمان محمد, د. رمضان عبد التواب, الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة, ط 1، 1418 هـ - 1998م.
- الاقتراح في أصول النحو, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911ه), ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية, راجعه وقدم له: علاء الدين عطية, دار البيروتي، دمشق, ط2، 1427 هـ - 2006 م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة, د. فاضل مصطفى الساقي, تقديم الأستاذ د. تمام حسان, مكتبة الخانجي, القاهرة, ساعدت جامعة بغداد على نشره, (د. ط) 1397- 1977.
- أمالي ابن الشجري, ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت 542ه), تحقيق: د. محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط1، 1413 هـ - 1991 م.
- الأمثال, ابن سلام, أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت 224ه), تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش, دار المأمون للتراث, ط1، 1400 هـ - 1980 م.

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

- الانصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ), تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك, مراجعة: د. رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط1, (د.ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، (ت 761هـ), معه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك, محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الفكر, بيروت- لبنان, (د.ط), (د.ت).
- البحر المحيط, أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ), دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, الشيخ علي محمد معوض, شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي, د. أحمد النجولي الجمل, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط1, 1413هـ- 1993م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي, ابن أبي الربيع, عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي (599-688), تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي, دار الغرب الاسلامي, ط1, 1407- 1986, بيروت – لبنان.
- البيان في غريب إعراب القرآن, ابن الأنباري, أبو البركات, تحقيق: د. طه عبد الحميد طه, مراجعة مصطفى السقا, الهيئة المصرية,(د. ط), 1400هـ- 1980م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ), تحقيق: محمد كامل بركات, دار الكتاب العربي للطباعة والنشر, 1387هـ- 1967م.
- الجامع الكبير - سنن الترمذي, محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ), تحقيق: بشار عواد معروف, دار الغرب الإسلامي – بيروت, 1998 م.
- الجمل في النحو, الزجاجي, أبو القاسم, عبد الرحمن بن اسحاق(ت340هـ), تحقيق: د. علي توفيق الحمد, مؤسسة الرسالة- دار الأمل, (د. ط), (د.ت).
- الجنى الداني في حروف المعاني, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ), تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط1، 1413 هـ - 1992 م.
- حروف المعاني, أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت 340هـ), حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد, مؤسسة الرسالة- بيروت, دار الأمل- الأردن, ط2, 1406هـ- 1986م.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل, البطليوسي, ابن السيد, أبو محمد عبد الله بن محمد(ت521هـ), تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي, (د. ط), (د. ت).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ), تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط4، 1418 هـ - 1997 م.
- الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني, تحقيق محمد علي النجار, دار الكتب المصرية, (د. ط), (د.ت).
- ديوان الأعشى الكبير, ميمون بن قيس بن جندل, تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني, ط1, وزارة الثقافة والفنون والتراث, الدوحة- قطر.
- ديوان امرئ القيس, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار المعارف, القاهرة, ط5, (د. ت).
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري, شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبد أمهنا, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط2, 1414هـ- 1994م.
- ديوان الخنساء, اعتنى به وشرحه: حمدو طماس, دار المعرفة, بيروت- لبنان, ط2, 1425هـ- 2004م.

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

- ديوان زهير بن أبي سلمى, شرحه وقدم عليه: الاستاذ علي حسن فاعور, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط1, 1408هـ- 1988م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي, جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي, دار صادر, بيروت, ط1, 2000م.
- ديوان شعر المثقب العبدي, عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي, جامعة الدول العربية, معهد المخطوطات العربية, 1391هـ- 1971م.
- ديوان النابغة الذبياني, شرح وتقديم عباس عبد الستار, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط3, 1416هـ- 1996م.
- ديوان الهذليين, الشعراء الهذليون, ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي, الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية, 1385 هـ - 1965 م.
- شرح أشعار الهذليين, أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكري, تحقيق: عبد الستار أحمد فراج, مراجعة: محمود محمد شاكر, دار العروب, مطبعة المدني, (د. ط), (د. ت).
- شرح تسهيل الفوائد, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ), تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, ط1, 1410هـ - 1990م.
- شرح جمل الزجاجي ابن خروف, أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأشبيلي(ت609), تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب, (د. ط), أم القرى, 1419هـ.
- شرح جمل الزجاجي, ابن الضائع النحوي الأندلسي (ت 680هـ), تحقيق: د. يحيى علوان حسون, دار بغداد- دار أمل الجديدة, ط1, 2016م.
- شرح جمل الزجاجي, أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ), قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار, إشراف د. إميل يعقوب, منشورات محمد علي بيضون, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط1, 1419هـ- 1998م.
- شرح شواهد المغني, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ), ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي, لجنة التراث العربي.
- شرح قطر الندى وبل الصدى, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, مكتبة طيبة للنشر والتوزيع, دار الخير, ط1, 1410هـ- 1990م.
- شرح المفصل للزمخشري, يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ), قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط1، 1422 هـ - 2001 م.
- الكامل في اللغة والادب, محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت 285هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي – القاهرة, ط3, 1417 هـ - 1997 م.
- الكتاب, سيبويه, أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، (ت 180هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط3، 1408 هـ - 1988 م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ), اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا, دار المعرفة, بيروت- لبنان, ط3, 1430هـ - 2009م.
- لسان العرب, محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ), دار صادر – بيروت, ط3 - 1414 هـ

DOI:10.18018/URUK/021-14/7-29

- اللمع في العربية, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ), تحقيق: فائز فارس, دار الكتب الثقافية – الكويت, (د. ط), (د.ت).
- مثل المقرب, ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ), تحقيق: صلاح سعد محمد المليطي, دار الآفاق العربية, القاهرة, ط1, 1427هـ- 2006م.
- مشكل إعراب القرآن, أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437هـ), تحقيق: د. حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة – بيروت, ط2، 1405.
- معاني الحروف, مذيلا بالإعجاز اللغوي لحروف القرآن المجيد, الرماني, أبو الحسن علي بن عيسى النحوي(384هـ), تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي, المكتبة العصرية, صيدا- بيروت, ط1, 1426هـ - 2005م.
- معاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ), تحقيق: أحمد يوسف النجاتي, محمد علي النجار, عبد الفتاح إسماعيل الشلبي, دار المصرية للتأليف والترجمة , مصر, ط1.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ), تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله, مراجعة: سعيد الأفغاني, دار الفكر – دمشق, ط6، 1985.
- المفصل في علم العربية, الزمخشري, أبو القاسم, محمود بن عمر(ت538 هـ), تحقيق: د. فخر صالح قدارة, دار عمار, ط1, 1425هـ- 2004م.
- المقتصد في شرح الإيضاح, الجرجاني, عبد القاهر, تحقيق: د. كاظم بحر المرجان, دار الرشيد للنشر, 1982.
- المقتضب, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة., عالم الكتب. – بيروت.
- المنتخب الأكمل على شرح الجمل, الخفاف, محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الأشبيلي, دراسة وتحقيق رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة, إعداد: أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله, إشراف: د. إبراهيم بركات, جامعة ام القرى, 1412هـ- 1991م.
- موطأ الإمام مالك, مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت 179هـ), صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان, 1406 هـ - 1985 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ), تحقيق: أحمد شمس الدين, منشورات محمد علي بيضون, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط1, 1418هـ- 1998م.

Abstract

The one who follows the views of the commentators of the Andalusian Zaji camel with quality, and a period in launching their value value, you find in they follow an accurate scientific approach, based on the principles of Arabic grammar, such as listening, analogy, explanation, and the situation in which they favor or weaken them for an opinion, and by releasing them (good, good), Ugly, many, few, correct, false, corrupt, permissible, famous, rare, gay, steady ... etc.) their criticism was not based on their own desires in evaluating the opinions of grammarians, so we chose two origins of grammar, listening and attaining the case, and we explained the sentences. On them, they criticize the opinions of the grammarians, and the research came out with results that we consider valuable.